الصندوق الكويتي للتنمية
KUWAIT FUND FOR DEVELOPMENT

النشرة الصحفية اليومية
DAILY PRESS DIGEST

الأحد 27 سبتمبر 2026 · Sunday, 27 September 2026

9 صحف

13 خبر

نتائج اليوم

الراي Al-Rai
2 خبران

كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة

النهار Annahar
1 خبر

ثانغ: استثمارات كويتية في فيتنام بـ3.5 مليارات دولار

السياسة Al-Seyassah
3 أخبار

الكويت والسلفادور... اتفاق على الإعفاء من التأشيرات وتحويل التفاهمات الديبلوماسية إلى شراكات عمل واقعية

القبس Al-Qabas
1 خبر

الصندوق الكويتي أسهم بتمويل مشاريع تنموية في 107 دول

الجريدة Al-Jarida
1 خبر

كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة

الأنباء Al-Anba
2 خبران

كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة

Kuwait Times
1 خبر

Kuwait calls for diplomacy, respect for sovereignty, territorial integrity

Arab Times
1 خبر

Kuwait, El Salvador open a new chapter in bilateral ties

الكويت اليوم – الجريدة الرسمية Kuwait Al-Youm
1 خبر

الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2025/2026

عناوين اليوم
TODAY'S HEADLINES

الراي
AL-RAI

1 كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة
2 فيتنام تستهدف 12 مليار دولار تبادلا تجاريا مع الكويت بحلول 2030

النهار
ANNAHAR

1 ثانغ: استثمارات كويتية في فيتنام بـ3.5 مليارات دولار

السياسة
AL-SEYASSAH

1 الكويت والسلفادور... اتفاق على الإعفاء من التأشيرات وتحويل التفاهمات الديبلوماسية إلى شراكات عمل واقعية
2 كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة
3 سفير فيتنام: نتطلع إلى زيادة التبادل التجاري مع الكويت إلى 2 مليار دولار في 2030

القبس
AL-QABAS

1 الصندوق الكويتي أسهم بتمويل مشاريع تنموية في 107 دول

الجريدة
AL-JARIDA

1 كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة

الأنباء
AL-ANBA

1 كلمة ممثل الأمير في أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة
2 سفير فيتنام: نتطلع لرفع التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار بحلول 2030

Kuwait Times

1 Kuwait calls for diplomacy, respect for sovereignty, territorial integrity

Arab Times

1 Kuwait, El Salvador open a new chapter in bilateral ties

الكويت اليوم – الجريدة الرسمية
KUWAIT AL-YOUM

1 الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2025/2026

سمو ولي العهد ألقى كلمة دولة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

ممثل الأمير: السلام تُمليه الحِكمة وتحميه القدرة ... والكويت ستبقى صوتاً للاعتدال ونصيرةً للحق

أكد ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، أن الكويت متمسكة بثوابتها القائمة على الحكمة والاعتدال، ومؤمنة بأن السلام العادل هو الطريق إلى الاستقرار، وأن الحوار واحترام سيادة الدول والاحتكام إلى القانون الدولي ركائز أساسية لحفظ الأمن وصون الحقوق.

جاء ذلك في كلمة ممثل صاحب السمو، مساء الخميس الماضي، أمام أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر المنظمة الدولية في مدينة نيويورك.

وفي ما يلي نص الكلمة:

ممثل سمو الأمير يلقي كلمة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

يسرني في البداية أن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وتمنيات سموه بنجاح أعمال هذه الدورة. مهنئين معالي الدكتور خليل الرحمن دمجهورية بنغلاديش الشعبية الصديقة على انتخابه رئيساً للجمعية العامة، مؤكدين مساندتنا لمعاليه ولاختياره الحكيم لموضوع هذه الدورة وهو «استعادة الثقة وإدارة التحول. وأمم متحدة تحقق مصالح الجميع».

كما نعرب عن شكرنا لمعالي السيدة أنالينا بيربوك، على ما بذلته من جهود مقدرة خلال رئاستها للدورة السابقة، ولا يفوتنا أن نشيد بجهود الأمين العام ومساعيه ومبادراته في تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف كمبادرة الأمم المتحدة 80 ومبادئ التسقليل والجهود المستمرة في مواجهة التحديات والأزمات العالمية كالنزاعات والحروب وظاهرة تغير المناخ والإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء، على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي. ونأمل أن تتواصل الجهود بعد انتهاء ولاية الأمين العام نهاية هذا العام بما يضمن استمرارية العمل لإصلاح وتطوير أجهزة المنظمة وتفعيل دورها والارتقاء بأدائها للقيام بمسؤولياتها الملقاة على عاتقها.

ونؤكد في هذا السياق أن إصلاح مجلس الأمن - وهو الجهاز الأكلف بصيانة السلم والأمن الدوليين - أصبح ضرورة لمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية منذ إنشائها، فهناك حاجة ماسة لأن يكون المجلس أكثر تمثيلاً وفاعلية وشفافية في أداء مسؤولياته.

السيد الرئيس،

تتعرّض دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية منذ شهر فبراير الماضي لعدوان إيراني آثم بالصواريخ البالستية والجوالة والطائرات المسيّرة على الرغم من أنها ليست طرفاً في النزاع القائم في المنطقة، في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ الأمم المتحدة.

واستهدفت هذه الاعتداءات الغاشمة - وبشكل ممنهج ومتكرر - الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية ومنها مطار الكويت الدولي ومحطات الكهرباء والمياه والمنشآت النفطية بما يكشف عن نهج عدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة والبنى التحتية الحيوية وقد راح ضحية هذه الاعتداءات الآثمة عدد من الشهداء والمدنيين الأبرياء، كما تسببت في وقوع عدد من الجرحى والحقت أضراراً مادية واقتصادية جسيمة.

وإسهاماً في إلحاق الأذى بالاقتصاديات دول المنطقة والعالم والتأثير على التجارة العالمية والأسواق النفطية، تقوم إيران بعرقلة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب بشكل مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الشأن تعرب دولة الكويت عن بالغ تقديرها للدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانبها وتضامنت معها وللدول التي رعت قرار مجلس الأمن 2817 والقرارات الدولية الأخرى الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والمنظمة البحرية الدولية التي دانت العدوان الإيراني باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين وطالبت بوقفه وأكدت حق الدول الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وأهمية ضمان حرية الملاحة دون قيد أو شرط.

وانطلاقاً من إيماننا بأن أمن واستقرار منطقة الخليج العربي يشكلان ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وهو ما كشفت عنه تداعيات الحرب والاعتداءات الإيرانية، تجدد دولة الكويت دعمها لكافة الجهود الدبلوماسية الرامية للتهدئة والتوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم مشيدة بالجهود المبذولة والوساطة التي تقودها دولة قطر الشقيقة وجمهورية باكستان الصديقة، مؤكدة ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة قائمة على الالتزام الراسخ بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها والتوقف عن دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة المشاغل الأمنية لدول المنطقة كافة، بما في ذلك الملف النووي الإيراني والصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة، مع التأكيد على ضمان حرية وسلامة الملاحة وحق عبور مضيقي (هرمز) و(باب المندب) وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

السيد الرئيس،

تلتزم دولة الكويت في سياستها الخارجية وتسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا سيما احترام مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن هذا المنطلق تنظر دولة الكويت إلى جمهورية العراق الشقيق كجار تربطنا به علاقات وثيقة وشريك في الأمن والاستقرار وحرصت - ومنذ سقوط النظام السابق في العام 2003 - على دعمه والوقوف إلى جانبه في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، من أجل استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية إيماناً منها بأن (عراقا) مستقراً آمناً مزدهراً يمثل مصلحة مشتركة لـ (الكويت) وللمنطقة بأسرها.

وفي هذا السياق تشيد دولة الكويت بالخطوات التي يتخذها رئيس الوزراء العراقي السيد علي الزيدي، لحصر السلاح بيد الدولة وتعزيز علاقات العراق الثنائية مع الدول المجاورة وتنطلق إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين والانطلاق بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع والانتهاء، من جميع الملفات العالقة بين البلدين. وفي مقدمتها استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة (162) وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والالتزام بالاتفاقيات والتفاهمات الثنائية الأمنية والفنية الموقعة بين البلدين. وفي مقدمتها اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله وبروتوكول الميناء الأمني لعام 2008 لما يمثلانه من أدوات قانونية وعملية لتنظيم الملاحة وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات وتعزيز الأمن المشترك.

وتدعو دولة الكويت العراق إلى التعاون مع ممثل الأمين العام رفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2792 لتحقيق التقدم والنتائج المرجوة في الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين، ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية بما فيه الأرشيف الوطني.

السيد الرئيس،

تجدد دولة الكويت موقفها المبدئي والثابت في إدانتها للانتهاكات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لا يزال يعاني من ظروف وأوضاع معيشية صعبة تحت وطأة سياسات التهجير والاعتقالات والاستيطان. وندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام الشاملة ومراحلها اللاحقة التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره 2803 بما يشمل الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع مع التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونرحب في هذا الشأن بالإجراءات والقرارات التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا وعدد من الدول في إدانة الأنشطة الاستيطانية وفرض عقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين وفرض حظر استيراد السلع والمنتجات من المستوطنات.

وتؤكد دولة الكويت أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يظل مرهوناً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها (القدس الشرقية).

السيد الرئيس،

تشهد الجمهورية اليمنية الشقيقة تصعيداً عسكرياً خطيراً نتيجة الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على عدة محافظات وفي مناطق الساحل الغربي مستهدفة تهديد الملاحة في باب المندب وفي هذا الشأن تجدد دولة الكويت دعمها الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة والهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة يقودها اليمنيون وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار 2216.. وتؤكد دولة الكويت أن أية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وأن تضع حداً لمعاناة شعبه الشقيق وتفتح آفاقاً للأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية ونشدد على أهمية صون أمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر وخضيق باب المندب.

كما ندين بأشد العبارات اعتداءات جماعة الحوثي التي طالت المملكة العربية السعودية الشقيقة مستهدفة أعياناً مدنية ومنصات في عدد من المدن ونؤكد في هذا السياق أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن دولة الكويت وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السيد الرئيس،

تجدّد دولة الكويت وقوفها إلى جانب الجمهورية العربية السورية الشقيقة وترحب بالخطوات والإجراءات التي اتخذت من المجتمع الدولي لرفع العقوبات عنها وإزالة اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب. كما نؤكد دعمنا لجميع الجهود المنصبة نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة والمضي في عملية سياسية شاملة وجامعة بقيادة سورية وبمشاركة فاعلة من جميع مكونات الشعب السوري بما يلبي تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار والعيش الكريم. ونشدد - في السياق ذاته - على أهمية احترام سيادة سوريا ووحدة وسلامة أراضيها وندين ونرفض اعتداءات وتوغلات قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل الأراضي السورية لما يمثله من تصعيد خطير وانتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 ويؤدي إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي ما يتعلق بالجمهورية اللبنانية الشقيقة تؤكد دولة الكويت أهمية مؤسسات الدولة اللبنانية وضرورة تمكينها من بسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة وحدها بما يعزز سيادة لبنان ويحفظ أمنه واستقراره.

كما تؤكد في هذا الشأن أهمية الحفاظ على تواجد دولي مستقل على طول الخط الأزرق بما يضمن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701.. وتجدد مطالبتنا بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

وحول التطورات في كل من جمهورية السودان وجمهورية الصومال الفيدرالية ودولة ليبيا فإننا نؤكد ضرورة التمسك بالحلول السلمية والانخراط في حوارات سياسية لحل الخلافات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد القانون الدولي بما يضمن وحدة وسلامة أراضيها وسيادة هذه الدول الشقيقة.

السيد الرئيس،

لقد أرست دولة الكويت سياستها الخارجية منذ استقلالها على ثوابت صلبة قوامها الاعتدال والالتزام الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف والإيمان بأن الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية من السبل المثلى لصون السلم والأمن الدوليين. كما تؤمن دولة الكويت بالعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، جسّدت (الكويت) دبلوماسيتها التنموية والإنسانية من خلال الدور الريادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أسهم منذ عام 1961 في تمويل مشاريع تنموية في 107 دول حول العالم إيماناً بأن معالجة جذور الأزمات لا تقتصر على المقاربات الأمنية بل تتطلب دعم البرامج التنموية وتوفير مقومات العيش الكريم وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاستقرار.

وعلى الصعيد الوطني تمضي (الكويت) بثقة نحو تحقيق رؤية الكويت 2035 عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع اقتصادها ومصادر دخلها ومواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب وتطوير منظومتها التشريعية وترسيخ الحوكمة والشفافية بما يعزز كفاءة المؤسسات وتنافسية الاقتصاد ويرسخ مكانة دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً وثقافياً رائداً في المنطقة.

وفي الختام،

لقد عرف بلدي قسوة الاحتلال ومرارة العدوان وعانى من الحروب التي عصفت وتعصف بمنطقتنا منذ أربعة عقود. ومن واقع تجربته المرة حقيقة أن الشعوب هي التي تدفع ثمن النزاعات كما أدرك أهمية وقوف العالم صفاً واحداً انتصاراً للحق وتمسكاً بمبادئ الميثاق والقانون الدولي. ومن رحم تلك التجربة ترسخت لدينا قناعة بأن السلام موقف تمليه الحكمة وتحميه القدرة وأن الحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها وأن الأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسخه العدل وتصونه سيادة القانون وتحميه مبادئ الشرعية الدولية.

ورسالة دولة الكويت التي أمنت بها قولاً وفعلاً وستظل متمسكة بها هي «أن السلام العادل هو الطريق إلى الاستقرار وأن احترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي في حل النزاعات.. كلاكثر لا غنى عنها لأمن الدول واستقرارها».

وستبقى دولة الكويت - كما عهدها العالم - صوتا للحكمة والاعتدال. داعمة للحوار والتعاون والانفتاح على الشراكات بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة. نصيرة للحق. شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين إيماناً منها بأن السلام هو السبيل إلى مستقبل تُصان فيه الحقوق وتستقر فيه الأوطان وتنعم فيه الأجيال بالأمن والازدهار.

ثوابت الكويت:

- الكويت تؤمن بالعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن
- الدبلوماسية التنموية والإنسانية تجسدت من خلال مشاريع «صندوق التنمية» في 107 دول حول العالم
- معالجة جذور الأزمات لا تقتصر على المقاربات الأمنية بل تتطلب دعم البرامج التنموية
- المضي بثقة نحو تحقيق «رؤية 2035» عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع اقتصادها
- مواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب وتطوير التشريعات وترسيخ الحوكمة والشفافية
- تعزيز كفاءة المؤسسات وترسيخ مكانة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً وثقافياً رائداً في المنطقة
- لقد عرف بلدي قسوة الاحتلال ومرارة العدوان وعانى من الحروب العاصفة بمنطقتنا منذ 4 عقود
- الحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها والأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسخه العدل وتصونه سيادة القانون

العدوان الإيراني:

- الكويت ودول «التعاون» والأردن تتعرّض لعدوان إيراني آثم رغم أنها ليست طرفاً في النزاع
- الاعتداءات الغاشمة استهدفت الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية ومنها المطار ومحطات الكهرباء والمياه والمنشآت النفطية
- النهج العدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة والبنى التحتية الحيوية
- إيران تعرقل الملاحة البحرية وتغلق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب
- الكويت تدعم جهود التهدئة ووساطة قطر وباكستان وتؤكد أهمية التوصل لتفاهمات إقليمية مستدامة
- ضرورة التوقف عن دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة المشاغل الأمنية لدول المنطقة

العراق:

- الكويت تنظر إلى العراق كجار تربطنا به علاقات وثيقة وشريك في الأمن والاستقرار
- نتطلع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة والانتهاء من جميع الملفات العالقة واستكمال ترسيم الحدود البحرية
- ندعو العراق للتعاون مع ممثل الأمين العام لتحقيق التقدم في الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين

فلسطين:

- ندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام الشاملة بما يشمل الانسحاب الكامل للاحتلال من غزة
- نرحب بالإجراءات الدولية في إدانة الأنشطة الاستيطانية وفرض عقوبات على المستوطنين
- تحقيق السلام العادل والشامل يظل مرهوناً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية

اليمن:

- أية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه
- نشدد على أهمية صون أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب
- ندين بأشد العبارات اعتداءات جماعة الحوثي على السعودية
- أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت وأمن دول مجلس التعاون

الدول العربية:

- دعم الجهود نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية والمضي في عملية سياسية شاملة وجامعة
- ضرورة تمكين مؤسسات الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة
- التمسك بالحلول السلمية في السودان والصومال وليبيا والانخراط في حوارات سياسية لحل الخلافات

الأمم المتحدة:

- استمرارية العمل لإصلاح وتطوير الأجهزة وتفعيل دورها والارتقاء بأدائها
- حاجة ماسة لأن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وفاعلية وشفافية في أداء مسؤولياته

وزير العدل: العدد تراجع من 1011 إلى 646

36 في المئة انخفاضاً بقضايا العنف الأسري في 6 أشهر

| كتب ناصر الفرحان |

في مؤشر على أثر قانون الحماية من العنف الأسري، أكد وزير العدل المستشار ناصر السميط، استمرار انخفاض قضايا هذا النوع من العنف المسجلة أمام النيابة العامة، موضحاً أن نسبة التراجع بلغت 36 في المئة خلال الأشهر الستة الأولى من تطبيق قانون الحماية.

وأوضح المستشار السميط، أن إحصائية وزارة العدل أظهرت تراجع عدد القضايا بمقدار 365 قضية، إذ انخفضت إلى 646 قضية خلال الفترة من 15 مارس حتى 13 سبتمبر الجاري، مقارنة مع 1011 قضية خلال الفترة ذاتها من 2025.

وأشار إلى إعلان الوزارة، عقب مرور الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق القانون، انخفاض القضايا بنسبة 33 في المئة، ثم بلغت نسبة الانخفاض 36 في المئة بعد ستة أشهر، ما يؤكد استمرار الاتجاه التنازلي وعدم اقتصاره على الأشهر الأولى.

وأضاف أن هذا الانخفاض يمثل مؤشراً واضحاً على أثر المرسوم بقانون في شأن الحماية من العنف الأسري، الذي أحاط الفئات الأكثر عرضة للاعتداء داخل الأسرة بحماية خاصة، من خلال عدم جواز التنازل عن الشكوى أو التصالح أو العفو في جرائم وأفعال الإيذاء الجنسي، وفي جرائم العنف الأسري الواقعة على الأطفال أو فاقدي الأهلية أو ناقصيها، وكذلك الجرائم التي تقع من الأبناء على أحد الوالدين.

المستشار ناصر السميط

مسؤولية وطنية

وبين المستشار السميط، أن انخفاض القضايا لا يعني أن الجهود قد بلغت غايتها، فكل قضية عنف أسري تمس أمن الأسرة واستقرارها وتستوجب التعامل معها بجدية، مؤكداً استمرار وزارة العدل في رصد المؤشرات وقياس أثر التشريعات بصورة دورية.

وشدد على أن حماية الأسرة مسؤولية وطنية مشتركة، وأن تطوير التشريعات سيظل مرتبطاً بنتائجها الفعلية وقدرتها على حماية أفراد المجتمع والحد من الجريمة وترسيخ الشعور بالأمن والاستقرار.

وذكر أن مشروع مرسوم القانون الذي يحتوي على 31 مادة، يأتي في إطار التزام الدولة الدستوري والأجتماعي بحماية كيان الأسرة وتعزيز استقرارها، بوصفها اللبنة الأساسية للمجتمع، بما يضمن العدالة والكرامة لجميع أفراد الأسرة ويوفر بيئة آمنة تسهم في ترسيخ الاستقرار الأسري والمجتمعي.

- استمرار رصد المؤشرات وقياس أثر التشريعات بصورة دورية
- انخفاض القضايا لا يعني بلوغ الجهود غايتها
- كل قضية عنف أسري تمس أمن الأسرة واستقرارها
- حماية الفئات الأكثر عرضة للاعتداء من خلال أحكام القانون
- تطوير التشريعات مرتبط بنتائجها الفعلية وقدرتها على حماية المجتمع

6 جمعيات نفع عام و6 «مبرات»... لعدم الفاعلية

حل وتصفية 12 جهة أهلية وخيرية

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة امثال الحويلة، إصدار قرارات بحل وتصفية 12 جهة أهلية وخيرية، تشمل 6 جمعيات نفع عام و6 مبرات خيرية، وذلك في إطار مواصلة الوزارة أعمال الرقابة والمتابعة على مؤسسات العمل الأهلي والخيري.

وأوضحت الحويلة أن القرارات صدرت بعد دراسة أوضاع الجهات المعنية والتدقيق في مدى التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لعملها، ومراجعة قيامها بالأغراض التي أشهرت من أجلها، حيث تبين عدم ممارسة بعضها نشاطاً فعلياً على أرض الواقع، وعدم عقد الجمعيات العمومية أو إجراء الانتخابات لعدة أعوام، فضلاً عن تناقص أعداد الأعضاء لدى بعض الجهات وعدم وجود مقار رسمية لبعضها.

وأكدت أن أعمال المتابعة والتدقيق مستمرة للتحقق من التزام مؤسسات العمل الأهلي والخيري بالأحكام والضوابط المنظمة لعملها، مشددة على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل جهة يثبت عدم التزامها.

امثال الحويلة

وبينت الحويلة أن تنظيم العمل الأهلي والخيري وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والالتزام بالقانون يستهدفان حماية هذا القطاع وصون دوره المجتمعي، وضمان اضطلاع مؤسساته بالأهداف التي أشهرت من أجلها، بما يعزز الثقة بها ويحافظ على المصلحة العامة.

«الموهبة والإبداع» يختتم «احتضان الأفكار والابتكارات»

5 مشاريع لمُبتكرين كويتيين... تتأهل إلى برنامج دولي في إسبانيا

لقطة جماعية مع المتأهلين للبرنامج

كونا - اعلن مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، احد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي اختتام برنامج «احتضان الأفكار والابتكارات في مجال الأمن الغذائي والمائي 2026»، الذي اقيم بالتعاون مع جامعة «ie» الإسبانية وتأهل 5 مشاريع لمبتكرين كويتيين إلى البرنامج الدولي في إسبانيا.

وذكر المركز في بيان، أول من أمس الجمعة، أن البرنامج يهدف إلى دعم أصحاب الأفكار والمشاريع الابتكارية في دولة الكويت وتمكينهم من تطوير حلول مبتكرة تسهم في مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والمائي.

وأضاف أن البرنامج شهد إقبالاً واسعاً منذ فتح باب المشاركة، إذ استقبل المركز 112 طالباً تم اختيار 106 متقدمين ممن استوفوا شروط البرنامج ومتطلباته، ليخوضوا رحلة تدريبية وتطويرية متخصصة امتدت من نهاية يونيو الماضي حتى سبتمبر الجاري.

وأوضح أن الرحلة انطلقت بأسبوع تدريبي حضوري ركز على تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات الأساسية اللازمة لتطوير أفكارهم ومشاريعهم من خلال مجموعة ورش تدريبية وجلسات تفاعلية تناولت تطوير الحلول الابتكارية وصقل النماذج الأولية وإعداد المخرجات اللازمة للانتقال إلى المراحل التالية من البرنامج.

> ● المتأهلون سيلتقون بخبراء للتعرف على أحدث التقنيات العالمية في مجالات الغذاء والمياه

وذكر أنه بناء على مخرجات المرحلة الأولى والتسليمات المقدمة من المشاركين تم اختيار 22 مشاركاً للانتقال إلى مرحلة الإرشاد والتوجيه، التي تضمنت برامج تدريبية متخصصة قدمها خبراء محليون بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، إلى جانب تدريب دولي قدمه خبراء من جامعة «ie» الإسبانية بهدف تطوير المشاريع وتعزيز جاهزيتها للانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً.

وبين المركز أن رحلة البرنامج اختتمت بأسبوع تدريبي حضوري نهائي خلال سبتمبر الجاري، ركز على تطوير المشاريع وتحسين نماذج الأعمال والاستعداد للعروض النهائية، حيث قدم المشاركون مشاريعهم أمام لجنة التقييم وأسفرت المرحلة النهائية عن اختيار خمسة مشاريع متأهلة للبرنامج الدولي في إسبانيا.

المتأهلون

وعن النتائج أفاد بأنه جاء في المركز الأول PADLOGIX عبدالرحمن الفريح، في مجال الأمن الغذائي والزراعة، وفي المركز الثاني MIRAGE احمد المحطب، في مجال المياه والطاقة، وفي المركز الثالث DATESHIELD عبدالوهاب المطوع في مجال الأمن الغذائي.

وتابع أنه في المركز الرابع LIFECUP جاءت مريم جمالي، في مجال الأمن المائي، وفي المركز الخامس KUWAIT BSF احمد السالم في مجال الأمن الغذائي والاقتصاد الدائري.

ولفت إلى أن المتأهلين الخمسة من المقرر أن ينتقلوا إلى البرنامج الدولي في إسبانيا اكتوبر المقبل، وسيحظون بفرصة الالتقاء بخبراء ومتخصصين في القطاع والتعرف على أحدث الاتجاهات والتقنيات العالمية في مجالات الغذاء والمياه إلى جانب المشاركة بإحدى أبرز الفعاليات الأوروبية المتخصصة في تقنيات الغذاء Alimentaria FoodTech Summit.

وأشار إلى أن هذه المرحلة ستوفر للمشاركين فرصة توسيع معارفهم وخبراتهم والتعرف على التجارب والممارسات العالمية إلى جانب بناء شبكة من العلاقات المهنية الدولية بما يدعم تطوير مشاريعهم وتعزيز جاهزيتها للانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً.

السفير ثائر: فرص للتعاون بالطاقة والأمن الغذائي والتحول الرقمي

فيتنام تستهدف 12 مليار دولار تبادلاً تجارياً مع الكويت بحلول 2030

| كتب خالد الشرقاوي |

أكد سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى الكويت، نغيون دوك ثائر، تطلع بلاده إلى رفع حجم التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار بحلول عام 2030، مشيراً إلى أن البلدين يمتلكان فرصاً واسعة لتعزيز التعاون في قطاعات حيوية تشمل الطاقة والأمن الغذائي والتحول الرقمي والتمويل والخدمات اللوجستية والتعليم والسياحة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها السفير ثائر خلال احتفال السفارة بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الكويت وفيتنام، والذكرى الحادية والثمانين للعيد الوطني الفيتنامي، بحضور نائب وزير الخارجية السفير حمد المشعان، وعدد من السفراء والدبلوماسيين وممثلي الجهات الحكومية والشركات وأبناء الجالية الفيتنامية.

السفير المشعان وثائر خلال قطع كيكة الاحتفال

وقال السفير إن الكويت كانت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع فيتنام في يناير 1976، مؤكداً اعتزاز بلاده بالمواقف الكويتية الداعمة للشعب الفيتنامي خلال سنوات الحرب، ومساهمتها في جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد إحلال السلام.

وأعرب عن تقديره للدور الذي اضطلع به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من خلال القروض المقدمة لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المحافظات الفيتنامية، إضافة إلى تبرع الكويت بـ600 ألف جرعة لقاح خلال جائحة «كوفيد-19»، معتبراً أن هذه المواقف تجسد صداقة ترسخت بالأفعال على مدى نصف قرن.

وأوضح أن زيارة رئيس وزراء فيتنام الرسمية إلى الكويت في نوفمبر 2025 شكلت محطة تاريخية في مسيرة العلاقات الثنائية، حيث ارتقى البلدان بعلاقاتهما إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، مشيراً إلى أن الكويت تعد، وفق ما ذكره، أكبر مستثمر من منطقة الشرق الأوسط في فيتنام، باستثمارات تتجاوز 3.5 مليار دولار تتركز بصورة رئيسية في مجمع «نغي سون» للتكرير والبتروكيماويات.

ونوه بأن الكويت تمثل كذلك أكبر شريك تجاري لفيتنام في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، مبيناً أن حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين تراوح خلال السنوات الثلاث الماضية بين 7 و7.5 مليار دولار.

«أمان» يطلع على التجربة البلغارية في إدارة الطوارئ والأزمات

قام فريق العمل المعني بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث على المستوى الوطني (أمان)، بزيارة الإدارة العامة المعنية بمكافحة الحرائق والدفاع المدني والخاصة بحالات الطوارئ والكوارث في جمهورية بلغاريا، ضمن برنامج الفريق للاطلاع على التجارب الدولية المتقدمة.

لقطة جماعية على هامش الزيارة

وذكر فريق «أمان» في بيان، اول من أمس الجمعة، أن الفريق اطلع خلال الزيارة على خطط وآليات الاستجابة المدنية للحالات الطارئة والكوارث ونظم التنسيق بين الجهات المعنية والإجراءات المتبعة في التعامل مع مختلف أنواع المخاطر والأزمات، إضافة إلى الخبرات المتراكمة والدروس المستخلصة من التعامل مع الحالات الطارئة والكوارث.

وأضاف أن الجانب البلغاري أجاب عن الاستفسارات المتعلقة بمشروع إنشاء مركز «أمان»، كما استعرض الأطر المؤسسية والتشغيلية وآليات العمل والتنسيق المتبعة بما يتيح الاستفادة من التجربة البلغارية وأفضل الممارسات في تطوير النموذج الوطني الكويتي.

وأشار إلى زيارة مركز التميز لإدارة الأزمات والاستجابة للكوارث (CMDR COE) في العاصمة (صوفيا) وهو مركز متخصص في التدريب وبناء القدرات حيث اطلع الفريق على برامج التدريب والتمارين المتخصصة في إدارة الأزمات والاستجابة للكوارث وآليات تطوير القدرات والاستفادة من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات وبحث فرص الاستفادة من خبرات المركز وبرامجه التدريبية في دعم وتأهيل الكوادر الوطنية لمركز «أمان».

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

مشاركة أعزاء

نائب رئيس مجلس الإدارة
وأعضاء مجلس الإدارة
والإدارة التنفيذية ومدراء الإدارات وكافة العاملين في

شركة أسمنت الكويت

يتقدمون من

الدكتور عبدالعزيز راشد الراشد
رئيس مجلس الإدارة

بأحر التعازي القلبية وصادق المواساة
لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

خاله
عبدالله بدر أحمد الخرافي

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

النهار
ANNAHAR

«أمان» اطلع على التجربة البلغارية في إدارة الطوارئ

قام فريق العمل المعني بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث على المستوى الوطني (أمان) بزيارة الإدارة العامة المعنية بمكافحة الحرائق والدفاع المدني والخاصة بحالات الطوارئ والكوارث في جمهورية بلغاريا ضمن برنامج الفريق للاطلاع على التجارب الدولية المتقدمة.

رئيس خلية الإعلام الأمني العراقي شدد على توحيد الرسائل الأمنية وتعزيز قنوات التواصل بين البلدين لمواجهتها

معن: الكويت والعراق أمام مرحلة جديدة من العلاقات

كتبت سميرة فريمش

أكد رئيس خلية الإعلام الأمني في العراق، الفريق سعد معن، أن زيارة الوفد العراقي إلى دولة الكويت تأتي في إطار تعزيز العلاقات الأخوية والتنسيق المستمر بين البلدين، لاسيما في المجالين الأمني والإعلامي، مشدداً على أهمية توحيد الرسائل الأمنية وتعزيز قنوات التواصل المباشر لمواجهة الإشاعات ومنع أي سوء فهم قد ينشأ نتيجة تداول معلومات غير دقيقة.

وقال معن، في لقاء مع الصحافيين على هامش الزيارة التي قام بها برفقة صباح النعمان، المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية ورئيس خلية الإعلام الأمني والناطق الرسمي باسم المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية، والوفد المرافق لهما، إن الإعلام الأمني في العراق مرتبط بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، ويتولى التنسيق وتنظيم الإعلام الأمني في المؤسسات الأمنية المختلفة، بما فيها وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني والحشد الشعبي والبيشمركة، إلى جانب التواصل مع الإعلام الخارجي.

وأوضح أن زيارة الكويت تهدف إلى تنظيم وتطوير العلاقة القائمة بين البلدين والوصول إلى «رسائل أمنية مشتركة»، مبيناً أن إحدى الأولويات تتمثل في محاربة الإشاعات التي تظهر بين فترة وأخرى، عبر إيجاد قنوات اتصال مباشرة بين الإعلام الأمني العراقي ونظيره في وزارة الداخلية الكويتية

الإعلام يمكن أن يؤدي دوراً في تسميم الأفكار والذاكرة و«غسيل الأخبار» من مصادر غير معروفة

تعزيز قدراتنا الإعلامية والفنية لمواجهة المعلومات المضللة وتشويه صورة العراق

الكويت والعراق أمام مرحلة جديدة من التنسيق الأمني والإعلامي والتواصل المباشر بينهما لحسم أي إشكال

بلادنا تمر بمنطقة إقليمية قلقة وحريص على عدم الدخول في أي حرب

بعض الضربات المستهدفة دول الجوار منسوبة إلى العراق وليست منه

التعاون بين البلدين من أبرز عوامل النجاح في الفترة الأخيرة في مكافحة المخدرات

ووزارة الدفاع. وأضاف: «أي قصة أو شيء غير واضح للجمهور سيكون له نقطة تواصل مباشرة وتوضيح مباشر، وبالتالي لن يكون هناك غموض أو فجوة، والعلاج سيكون فورياً».

وأشار إلى أن الجانبين اتفقا على عدد من المسائل، بينها تبادل الزيارات، والتنسيق في المجال الأكاديمي الأمني، ورفع القدرة والكفاءة الإعلامية، وتبادل الخبرات.

وأكد أن اللقاءات التي عقدها الوفد العراقي مع المسؤولين في وزارة الداخلية الكويتية، ثم الاجتماع الفني بمشاركة مديري الإعلام في وزارتي الداخلية والدفاع والإدارات الإعلامية المعنية، شكلت «نقطة انطلاق حقيقية للتعاون الأمني العراقي الكويتي».

دول الجوار

وقال معن إن العراق يمر بمنطقة إقليمية «قلقة»، لكنه حريص على عدم الدخول في أي حرب والحفاظ على مكتسباته، مشدداً على أهمية العلاقات الطيبة مع جميع دول الجوار، وفي مقدمتها الكويت.

وأضاف أن الحفاظ على هذه العلاقات لا يقتصر على الجانب الدبلوماسي، وإنما يشمل «القوة الناعمة وبيئة التواصل والمشتركات»، مؤكداً أن بعض الإشكالات البسيطة يمكن تجاوزها من خلال التواصل المباشر.

وحول ما إذا كانت الأراضي العراقية قد استُخدمت في استهداف دول مجاورة، قال معن إن بعض الضربات التي نُسبت إلى العراق لم تكن من العراق، لافتاً إلى أن اتساع مساحة البلاد ووجود أكثر من مليون من غير العراقيين يجعل التعامل مع المعلومات بحاجة إلى التدقيق.

غسيل الأخبار

وحذر معن من ظاهرة ما سماه «غسيل الأخبار»، حيث تنتقل أخبار من مصادر غير معروفة إلى مصادر أخرى، ثم يجري التعامل معها وكأنها معلومات صادرة عن جهات عراقية رسمية.

وقال إن الإعلام يمكن أن يؤدي دوراً في «تسميم الأفكار والذاكرة»، مؤكداً أن العراق يعمل على تعزيز قدراته الإعلامية والفنية لمواجهة المعلومات المضللة وتشويه صورة البلاد.

وأضاف أن الإعلام الأمني لم يعد مقتصراً على الإعلان عن العمليات العسكرية، بل أصبح «إعلاماً مؤثراً» في ظل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب والرأي العام، الأمر الذي يتطلب تطوير الأداء الإعلامي ومواجهة الأخبار غير الموثوقة التي قد تؤثر في صورة العراق.

تنسيق

وفي ملف مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وصف معن التعاون بين العراق والكويت بأنه من أبرز مجالات النجاح في الفترة الأخيرة، مشيراً إلى تنفيذ عملية مشتركة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بالتنسيق بين الجانبين.

وأوضح أن التعاون أصبح «استباقياً»، من خلال تبادل المعلومات قبل وقوع العمليات، وليس بعد حدوثها فقط، لافتاً إلى أن تدفق المعلومات في الاتجاهين أسهم بصورة كبيرة في الحد من عمليات تهريب وتجارة المخدرات بين البلدين، إلى جانب إمكانية تنفيذ عمليات ميدانية مشتركة وفق الأطر القانونية.

وأكد معن أن التنسيق الأمني بين العراق والكويت ليس وليد الزيارة الحالية، بل هو قائم منذ سنوات، خصوصاً في مجال مكافحة المخدرات وأمن الحدود.

وأوضح أن هناك تنسيقاً بين قيادتي قوات الحدود العراقية والكويتية في مختلف المجالات، بما فيها تبادل المعلومات ومعالجة أي حوادث قد تقع، مشيراً إلى أن التنسيق قائم على المستويين البري والبحري.

وقال إن «طبيعة البشر» قد تؤدي أحياناً إلى وقوع إشكالات مرتبطة بحركة الصيادين أو غيرها، لكن الأهم هو سرعة المعالجة والتنسيق.

وحول الملفات الحدودية، شدد معن على أن التعامل معها يتم «بالتفاهم والقانون»، وأن ما يتم الاتفاق عليه وفق الأطر القانونية والأصولية هو الذي يمضي به العراق.

ودعا إلى أن يكون الخطاب الإعلامي في هذا الملف مسؤولاً وهادئاً، وألا تتحول القضايا التي يمكن معالجتها عبر الحوار والقنوات الرسمية إلى مصدر للتوتر بين البلدين.

وأكد معن أن الموقف الرسمي العراقي واضح، وأن القيادة العراقية «لن تسمح بأن يكون العراق مصدر تهديد لأي من دول الجوار»، كما أنها لا تقبل في المقابل بأن يتعرض العراق للتهديد أو الاعتداء من أي دولة مجاورة.

وأشار إلى أن المؤشرات الحالية إيجابية، وأن المسار السياسي والأمني والدبلوماسي يسير باتجاه دعم الاستقرار، معرباً عن ثقته بأن الأيام المقبلة ستشهد مزيداً من التطورات الإيجابية.

من جهته، أكد صباح النعمان، المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية ورئيس خلية الإعلام الأمني والناطق الرسمي باسم المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية في القضايا الأمنية والعسكرية، أن القوات الأمنية العراقية باتت تمسك بزمام الملف الأمني في البلاد، وأن العراق لن يسمح بأن تكون أراضيه مصدراً لتهديد أي من دول الجوار.

وقال إن القوات الأمنية العراقية تنتشر في مختلف المناطق، وباتت قادرة على إدارة ملف الأمن القومي العراقي، بالتزامن مع استكمال ترتيبات انتهاء مهمة التحالف الدولي.

وشدد على أن الموقف الرسمي العراقي واضح: «لن نسمح بأن يكون العراق مصدر تهديد لأي من دول الجوار، كما لن نسمح بأن يُهدد العراق أو يُعتدى عليه من أي دولة من دول الجوار».

وأشار إلى أن عملية تنظيم السلاح وتطوير القدرات الأمنية والعسكرية تسير بخطوات متسارعة، بما يعزز قدرة القوات العراقية على حماية البلاد وضبط الأمن.

مرحلة جديدة

وأوضح النعمان أن إنهاء مهمة التحالف الدولي جاء بناء على طلب العراق وبعد تقييم جاهزية القوات الأمنية العراقية وقدرتها البشرية والتسليحية على تولي الملف الأمني.

وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد انتقال العلاقات الأمنية مع الدول التي دعمت العراق خلال الحرب على «داعش» إلى إطار التعاون الثنائي، بما يشمل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها.

وقال إن هذا التعاون سيشمل «تبادل المعلومات الاستخبارية، والتدريب، والتسليح وتطوير القدرات»، على أساس علاقة متكافئة ومتساوية.

وأكد أن انتهاء مهمة التحالف الدولي لا يعني انتهاء التعاون مع الدول التي شاركت في دعم العراق، بل انتقاله إلى مرحلة جديدة تقوم على السيادة العراقية والعلاقات المتكافئة.

داعش

وفي ملف تنظيم «داعش»، أوضح النعمان أن التنظيم انحسر بصورة كبيرة، وأن أعداد عناصره المتبقين أصبحت بالعشرات لا غير، مع تركزهم في مناطق جبلية ونائية، خصوصاً في مناطق من كركوك، وعدم وجودهم في المدن.

وبيّن أن مواجهة ما تبقى من عناصر التنظيم تعتمد بصورة أساسية على الجهد الاستخباري وتحديد الأهداف، إلى جانب التنسيق مع خلية الاستهداف الجوي وقدرة القوات الجوية العراقية على تنفيذ الضربات.

وأشار بالدور الذي أداه التحالف الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، خلال المرحلة السابقة في محاربة «داعش»، موضحاً أن التحالف الذي تأسس عام 2014 أنشئ لمهمة محددة هي محاربة التنظيم، وأن انتهاء ميررات المهمة يفتح المجال أمام مرحلة جديدة من التعاون الأمني الثنائي.

وأكد النعمان أن العراق سيواصل تطوير قدراته في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات، مع الحفاظ على علاقاته الأمنية مع شركائه الدوليين، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستقوم على التعاون الثنائي في إطار السيادة العراقية.

الحرب والسلاح

وفي ما يتعلق بالتوترات الإقليمية، أكد النعمان أن العراق لم ولن يكون طرفاً في أي حرب إقليمية، مشيراً إلى أن تداعيات الصراع الأميركي الإيراني انعكست أمنياً واقتصادياً على العراق والكويت والمنطقة ككل.

وقال إن المنطقة تمر بظروف غير مستقرة، الأمر الذي يجعل تبادل المعلومات والتنسيق والعمل الأمني المشترك مع الدول، وفي مقدمتها الكويت، ضرورة لحماية المجتمعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وأكد أن جميع القوات الأمنية العراقية تخضع لأوامر رئيس مجلس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة، مشيراً إلى أن القرارات المتعلقة بالحرب والسلم تحكمها الأطر الدستورية والقانونية.

وأوضح أن الحشد الشعبي جزء من المنظومة الأمنية العراقية وفق القانون، وأن الممدا الأساسي هو خضوع التشكيلات الأمنية والعسكرية لسلطة الدولة وقيادة القوات المسلحة.

ويأتي تعزيز التنسيق الأمني والإعلامي بين العراق والكويت، وفق ما طرحه المسؤولان العراقيان، في إطار مرحلة جديدة من التعاون الإقليمي والدولي، تقوم على تبادل المعلومات والخبرات، ومعالجة الإشكالات عبر القنوات الرسمية، وتعزيز أمن البلدين ومواجهة التحديات المشتركة.

60 سفارة ومنظمة دولية شاركت في حملة «الكويت تزرع»

كتبت سميرة فريمش

أكدت رئيسة بعثة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «موئل الأمم المتحدة» لدى الكويت ودول الخليج العربي، الدكتورة أميرة الحسن، أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود التخضير ومواجهة آثار التغير المناخي، مشيرة إلى أن حملة «الكويت تزرع» في موسمها الجديد 2026 -2027 تواصل العمل على تحويل الوعي البيئي إلى مبادرات عملية ومستدامة.

وقالت، في تصريح صحافي بمناسبة انطلاق الموسم الجديد للحملة، خلال فعالية للتخضير أقامها «موئل الأمم المتحدة» بالتعاون مع السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكويت، إن مشاركة أكثر من 60 سفارة ومنظمة دولية معتمدة لدى البلاد تعكس الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والاستدامة، وأهمية الشراكة الدولية والمجتمعية في دعم جهود التخضير.

وأضافت أن الحملة تهدف إلى التعريف بجهود دولة الكويت في مواجهة آثار التغير المناخي ومساعيها لخفض الانبعاثات والوصول إلى الحياد الكربوني، ونشر الوعي بأهمية زيادة المساحات الخضراء، إلى جانب دعم الشباب والمبادرات الشعبية والتطوعية وإشراك المجتمع والسلك الدبلوماسي في جهود التخضير.

وأوضحت أن مشاركة السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في زراعة الأشجار تحمل رسالة صداقة وتعاون ومسؤولية مشتركة تجاه البيئة، وتسهم في دعم الجهود الرامية إلى بناء بيئة حضرية أكثر استدامة في الكويت.

ثانغ: 3.5 مليارات دولار استثمارات كويتية في فيتنام

كتبت سميرة فريمش

أكد سفير فيتنام لدى البلاد نغيون دوك ثانغ تطلع بلاده إلى رفع حجم التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار بحلول عام 2030، مشيراً إلى أن البلدين يمتلكان فرصاً واسعة لتوسيع التعاون في قطاعات الطاقة والأمن الغذائي والتحول الرقمي والتمويل والخدمات اللوجستية والتعليم والسياحة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال احتفال السفارة بالذكرى الـ50 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين فيتنام والكويت، والذكرى الـ81 للعيد الوطني الفيتنامي، بحضور نائب وزير الخارجية السفير حمد المشعان، وعدد من السفراء والدبلوماسيين وممثلي الجهات الحكومية والشركات، إلى جانب أبناء الجالية الفيتنامية في الكويت.

وقال إن الكويت كانت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع فيتنام في يناير 1976، مؤكداً اعتزاز بلاده بالمواقف الكويتية الداعمة للشعب الفيتنامي خلال سنوات الحرب، ومساهمتها في جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد إحلال السلام.

وأعرب عن تقديره للقروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المحافظات الفيتنامية، فضلاً عن تبرع الكويت بـ600 ألف جرعة لقاح خلال جائحة «كوفيد-19»، معتبراً أن هذه المواقف تجسد صداقة ترسخت بالأفعال على مدى نصف قرن.

وأوضح أن زيارة رئيس الوزراء الفيتنامي الرسمية إلى الكويت في نوفمبر 2025 شكلت محطة تاريخية في مسيرة العلاقات الثنائية، إذ ارتقى البلدان خلالها بعلاقاتهما إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، لافتاً إلى أن الكويت تعد أكبر مستثمر من منطقة الشرق الأوسط في فيتنام، باستثمارات تتجاوز 3.5 مليارات دولار، تتركز بصورة رئيسية في مجمع «نغي سون» للتكرير والبتروكيماويات.

السياسة
AL-SEYASSAH

التقى الرئيسين التنفيذيين لشركتي "جي إي فيرنوفا" العالمية و"AI Scale" ورئيسة مجلس إدارة "ليماك"

ولي العهد استقبل رئيسي وزراء إرلندا وبنغلاديش ورئيسي جزر القمر وهنغاريا

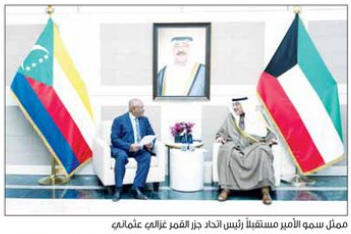
ممثل سمو الأمير مستقبلاً رئيس اتحاد جزر القمر غزالي عثماني

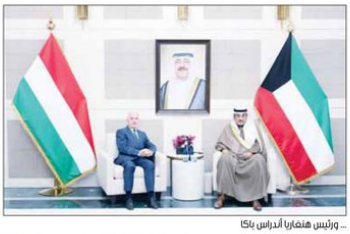
... ورئيس هنغاريا أندراس باكا

... ورئيس وزراء بنغلاديش طارق رحمن

... والمفوض السامي للاجئين برهم صالح

... والرئيس التنفيذي لشركة "Scale AI" فرانسيسي ديسوز

... والرئيس التنفيذي لشركة "جي إي فيرنوفا" سكوت سترازيك

... وفولكان بوزكر مستشار مجلس إدارة ليماك القابضة

نيويورك - كونا: استقبل ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد كلا على حدة، مايكل مارتن رئيس وزراء إرلندا الصديقة والوفد المرافق له والرئيس غزالي عثماني رئيس اتحاد جزر القمر الشقيقة والوفد المرافق له وطارق رحمن رئيس وزراء جمهورية بنغلاديش الشعيبة الصديقة والوفد المرافق له، والرئيس أندراس باكا رئيس هنغاريا الصديقة والوفد المرافق له، وذلك في مقر وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتم خلال اللقاءات بحث العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وإيرلندا، وجزر القمر، وبنغلاديش وهنغاريا، وسبل تطويرها بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين بالإضافة إلى مناقشة أبرز المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما استقبل، سموه برهم صالح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون الوثيقة والشراكة الإنسانية بين دولة الكويت والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبحث سبل تعزيز الاستجابة الإنسانية وتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين حول العالم.

واستقبل سمو ولي العهد، سكوت سترازيك الرئيس التنفيذي لشركة جي إي فيرنوفا (GE Vernova) العالمية المتخصصة في الطاقة والوفد المرافق له وذلك.

استعرض اللقاء أوجه التعاون القائم بين دولة الكويت والشركة العالمية وسبل تعزيز الشراكة في مجالات تطوير مشاريع الطاقة ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء كما تناول اللقاء آخر مستجدات مركز جي إي للتكنولوجيا في الكويت الذي احتفل العام الماضي بمرور عشر سنوات على تأسيسه مع التأكيد على أهمية تطوير العنصر البشري والاستثمار في الكفاءات الوطنية من خلال نقل الخبرات وبناء القدرات بما يسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم تحقيق مستهدفات رؤية الكويت.

واستقبل سموه فولكان بوزكر مستشار مجلس إدارة ليماك القابضة وإيرو أوزديمير رئيسة مجلس إدارة شركة ليماك القابضة.

وتناول اللقاء مستجدات المشاريع الإنشائية والتنموية الكبرى التي تنفذها الشركة في دولة الكويت إلى جانب استعراض برامجها الهادفة إلى تطوير وتدريب الكفاءات الوطنية عبر نقل الخبرات وبناء القدرات.

وأكد الجانبان أهمية مواصلة التعاون بما يدعم تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ويسهم في تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035.

كما استقبل سموه فرانسيس ديسوزا الرئيس التنفيذي لشركة (AI Scale) العالمية والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث آفاق التعاون المشترك في مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتحول الرقمي واستعراض سبل الاستفادة من حلول التكنولوجيا المتقدمة في دعم وتطوير القطاعات الحكومية والاقتصادية الحيوية في دولة الكويت إلى جانب تأهيل الكوادر الوطنية وتنمية قدراتها في هذه المجالات.

حضور اللقاءات

حضر اللقاءات وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر والشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والشيخة الزين صباح الناصر السعود الصباح سفيرة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية والسفير منصور عياد العتيبي والسفير طارق محمد البناي مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة و اللواء أحمد الدعي مدير مكتب سمو ولي العهد. والسفير صادق معرفي مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية والوزير المفوض عبدالله العبيدي مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب الوزير.

استقبل مبعوث "الأوروبي" ووزراء خارجية وشارك في الاجتماع السنوي لمجموعة الـ77

الجابر: التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة لتعزيز استقرار المنطقة

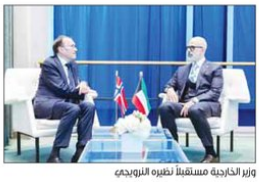
وزير الخارجية مستقبلاً نظيره النرويجي

... وخلال لقائه نظيره القبرصي د.كونستانتينوس كومبوس

... ومبعوث الاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج

نيويورك - كونا: استقبل وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر، أمس السبت، رئيسة مجموعة الأزمات الدولية الدكتورة كومفورت ايرو، في مقر وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وجرى خلال اللقاء استعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما استقبل، كلا على حدة، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج لويبي دي مايو، ووزير خارجية جمهورية قبرص الصديقة الدكتور كونستانتينوس كومبوس، ووزير خارجية روسيا الاتحادية الصديقة سيرغي لافروف، ووزير خارجية غواتيمالا كارلوس راميرو مارتينيز ألفارادو، ووزير خارجية مملكة النرويج الصديقة إسبن بارث إيدي، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة أحمد عطاف.

وذكرت "الخارجية" في بيان أنه جرى خلال اللقاءات استعراض العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات بالإضافة إلى مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

من جهة أخرى، شارك وزير الخارجية في الإجتماع الوزاري المشترك لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن القدس. وذكرت الخارجية في بيان لها أن الإجتماع بحث آخر التطورات في القدس وسبل تعزيز التنسيق العربي والإسلامي والتحرك الدبلوماسي المشترك بما يسهم في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها وصون مقدساتها ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

اجتماع الـ77

على خط موازٍ، أكد وزير الخارجية أن الإجتماع الوزاري السنوي الخمسين لمجموعة الـ77 يكتسب أهمية بالغة في ظل ما يشهده العالم من تحديات اقتصادية ومناخية وأمنية متزايدة تتجاوز آثارها مناطق النزاع وتقوض مسارات التنمية المستدامة.

وقال في كلمة له خلال اجتماع المجموعة، ان ذلك يستدعي تضافر الجهود الدولية لا سيما مع اقتراب الموعد المحدد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي لم تحقق بعد أهدافها المنشودة.

"التزام إشبيلية"

وشدد على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ "التزام إشبيلية" الذي يهدف إلى تحقيق نظام مالي دولي أكثر عدلا وشمولا على النحو الذي يراعي احتياجات وأولويات الدول النامية ويسهم في تعزيز فرص حصولها على التمويل الإنمائي والمناخي ودعم نقل التكنولوجيا وسد الفجوة الرقمية موكدا أهمية مراعاة الظروف الوطنية والأولويات التنموية المختلفة للدول بمنهجية عادلة ومنصفة.

الاعتداءات الآثمة

وفي سياق التطورات الإقليمية، أدان وزير الخارجية الاعتداءات الآثمة التي تعرضت لها دولة الكويت منذ 28 فبراير 2026 التي استهدفت الأعيان والمنشآت المدنية الحيوية في انتهاك صارخ لسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، موكدا أن الكويت لم تكن طرفا في أي نزاع ولا تسمح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية لشن أي أعمال عدائية ضد أي دولة.

وطالب بالوقف الكامل وغير المشروط لهذه الاعتداءات الآثمة مع التشديد على ضرورة احترام سيادة دول المنطقة والامتثال الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2817 لعام 2026.

وجدد دعم الكويت للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، موكدا ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة قائمة على الالتزام الراسخ بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها والتوقف عن دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة الشواغل الأمنية كافة بما في ذلك الملف النووي الإيراني والصواريخ البالستية والطائرات المسيرة ورفض أية خطوات تؤثر على الملاحة الدولية في مضيقي هرمز وباب المندب مع التأكيد على ضمان حرية وسلامة الملاحة وحق العبور في المضائق الدولية وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

الجنوب العالمي

وأكد وزير الخارجية في ختام كلمته حرص الكويت على توحيد صوت دول الجنوب العالمي والدفاع عن حق شعوبها في التنمية والأمن والازدهار والعمل من أجل نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا يرسخ العمل متعدد الأطراف ويقوم على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

حفل منتدى الدول الصغيرة

شارك وزير الخارجية الشيخ جراح الجابرفي حفل استقبال منتدى الدول الصغيرة (FOSS) الذي نظمته جمهورية سنغافورة الصديقة وذلك على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

دعم الكويت لـ"أونروا"... مسؤولية إنسانية

أكد وزير الخارجية الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح أن دعم دولة الكويت للأونروا يمثل مسؤولية إنسانية والتزاما سياسيا تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته مشيرا إلى ما تتمتع به الوكالة من خبرة وحضور وقدرات موسسية وتشغيلية تراكمت على مدى أكثر من سبعة عقود.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ جراح خلال مشاركته الخميس الفائت في الإجتماع الوزاري لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)

وشدد الشيخ جراح على أهمية توفير تمويل مستدام وكاف للوكالة وحمايةٍ ولايتها وضمان قدرتها على العمل بفاعلية.

إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية

أكد وزير الخارجية الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح أن القضية الفلسطينية لم تعد بحاجة إلى مزيد من التشخيص بقدر حاجتها إلى الإرادة والتنفيذ مشيرا إلى أن قرارات الشرعية الدولية وإعلان نيويورك أرست إطارا واضحا لإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة بما يستوجب ترجمة الإرادة الدولية إلى خطوات عملية. جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ جراح خلال مشاركته الخميس الفائت في الإجتماع الوزاري رفيع المستوى للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين. وشدد على أن العدالة لا يمكن أن تكون انتقائية وأن استمرار الاحتلال والاستيطان ومحاولات تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي يقوض حل الدولتين ويضع مصداقية النظام الدولي أمام اختبار حقيقي.

الكويت والسلفادور... اتفاق على الإعفاء من التأشيرات وتحويل التفاهمات الدبلوماسية إلى شراكات عمل واقعية

شهدت العلاقات الكويتية - السلفادورية محطة تاريخية بارزة بإجتماع وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر مع وزيرة خارجية السلفادور الكسندرا هيل تينوكو، يوم الجمعة 2026.

أول اجتماع

ويُعد هذا اللقاء أول إجتماع ثنائي رسمي بين وزيري خارجية البلدين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ديسمبر 1999، وهو ما وصفته سفارة السلفادور بأنه بداية لفصل جديد وبمهم يمنح زخما جديدا لعلاقات تمتد لأكثر من 26 عاما، ويفتح آفاقا أوسع لتواصل الكويت مع منطقة أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. وشهد الإجتماع توقيع اتفاقية بين حكومتي البلدين تعفي بموجبها جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية من تأشيرات الدخول، فيما استعرض الوزيران العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، إلى جانب التطورات الإقليمية والدولية.

وحدد الجانبان مجالات واعدة لتوسيع التعاون، شملت التجارة والاستثمار والسياحة والأمن الغذائي والقهوة والمنتجات الزراعية والطاقة المتجددة والتعليم والتعاون التنموي، في إطار مساعٍ لتحويل العلاقات الصديقة إلى تعاون اقتصادي وعملي أوسع.

وعززت السلفادور حضورها في الكويت بافتتاح سفارة مقيمة في نوفمبر 2024 برئاسة السفير خوان كارلوس ستابين بويلات، في خطوة تعكس اهتمام سان سلفادور بتعميق علاقاتها مع الكويت والمنطقة.

كما سلطت سفارة السلفادور الضوء على النمو الملحوظ في قطاعي السياحة والأمن، مشيرة إلى أن تقرير "بارومتر السياحة العالمية" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للسياحة في سبتمبر 2026 أظهر ارتفاع أعداد السياح الدوليين الوافدين إلى السلفادور بنسبة 37 في المئة خلال النصف الأول من العام.

اتفاقية قروض

وعلى صعيد التعاون التنموي، دخلت العلاقات مرحلة جديدة بتوقيع أول اتفاقية قروض بين السلفادور والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بما يضع أساساً لشراكة تنموية طويلة الأجل ويضيف بعداً اقتصادياً ملموساً للعلاقات الثنائية.

وتسعى الكويت من خلال هذا التعاون إلى تعميق روابطها الاقتصادية مع أميركا الوسطى، فيما تهدف السلفادور إلى توسيع شراكاتها في الخليج العربي وتقديم نفسها بوابة رئيسية لأسواق أميركا الوسطى وأميركا اللاتينية، بما يعزز فرص تحويل التفاهمات الدبلوماسية إلى شراكات عملية في قطاعات متعددة.

وزير الخارجية يوقع اتفاقية مع وزيرة خارجية السلفادور

السياسة
AL-SEYASSAH

سموه أكد في كلمته أمام الأمم المتحدة أن "العراق المستقر مصلحة مشتركة للكويت والمنطقة بأسرها"

ممثل الأمير: الكويت ستبقى نصيرة للحق... وصوتاً للحكمة والاعتدال

- الكويت ودول الخليج تتعرض لعدوان إيراني آثم رغم أنها ليست طرفاً في النزاع القائم
- الاعتداءات الإيرانية الغاشمة نهج عدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة
- إيران تغلق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب بالمخالفة للقانون الدولي
- الحرب كشفت أن أمن الخليج العربي ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي والدولي
- ندعم الجهود الدبلوماسية الرامية للتهدئة والتوصل إلى حل سلمي للنزاع
- ضرورة التوصل إلى تفاهمات مستدامة قائمة على عدم التدخل في شؤون الدول
- التفاهمات يجب أن تتضمن وقف دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة المشاغل الأمنية
- ننظر إلى العراق كجار تربطنا به علاقات وثيقة وشريك في الأمن والاستقرار
- حرصنا منذ 2003 على دعم العراق والوقوف إلى جانبه من أجل استعادة دوره ومكانته
- نشيد بخطوات الزيدي لحصر السلاح بيد الدولة ونتطلع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة
- نأمل الانطلاق بالعلاقات مع العراق إلى آفاق أرحب والانتهاء من جميع الملفات العالقة
- نتطلع لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد "162" والالتزام باتفاقية خور عبدالله

ممثل سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد يلقي كلمة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ـ كونا: أكد ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد أن الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن تتعرض لعدوان إيراني آثم منذ فبراير الماضي بالصواريخ والمسيّرات والدوالة والطائرات المسيرة على الرغم من أنها ليست طرفاً في النزاع القائم في المنطقة في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

الاعتداءات الإيرانية الغاشمة

وقال سموه في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة ـ إن الاعتداءات الغاشمة استهدفت ـ وبشكل ممنهج ومتكرر ـ الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية ومنها مطار الكويت الدولي ومحطات الكهرباء والمياه والمنشآت النفطية بما يكشف عن نهج عدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة والبنى التحتية الحيوية وقد راح ضحية هذه الاعتداءات الآثمة عدد من الشهداء والمدنيين الأبرياء، كما تسببت في وقوع عدد من الجرحى وألحقت أضراراً مادية واقتصادية جسيمة.

وأضاف، إمعاناً في إلحاق الأذى باقتصاديات دول المنطقة والعالم والتأثير على التجارة العالمية والأسواق النفطية تقوم إيران بعرقلة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب بشكل مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتابع، انطلاقا من إيمان الكويت بأن أمن واستقرار منطقة الخليج العربي يشكلان ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ـ وهو ما كشفت عنه تداعيات الحرب والاعتداءات الإيرانية ـ تجدد الكويت دعمها لكافة الجهود الدبلوماسية الرامية للتهدئة والتوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم مشيدة بالجهود المبذولة والوساطة التي تقودها دولة قطر الشقيقة وجمهورية باكستان الصديقة، مؤكدة ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة قائمة على الالتزام الراسخ بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها والتوقف عن دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة المشاغل الأمنية لدول المنطقة كافة بما في ذلك الملف النووي الإيراني والصواريخ البالستية والطائرات المسيرة مع التأكيد على ضمان حرية وسلامة الملاحة وحق عبور مضيق (هرمز) (باب المندب) وفقا للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

العراق المستقر مصلحة مشتركة

وفيما جدد التأكيد على التزام الكويت في سياستها الخارجية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا سيما احترام مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، قال، من هذا المنطلق تنظر الكويت إلى العراق كجار تربطنا به علاقات وثيقة وشريكا في الأمن والاستقرار ودرحمت ـ ومنذ سقوط النظام السابق في عام 2003 ـ على دعمه والوقوف إلى جانبه في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية من أجل استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية إيمانا منها بأن (عراقا) مستقرا آمنا مزدهرا يمثل مصلحة مشتركة لـ (الكويت) وللمنطقة بأسرها.

وأضاف، في هذا السياق تشيد الكويت بالخطوات التي يتخذها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي لحصر السلاح بيد الدولة وتعزيز علاقات العراق الثنائية مع الدول المجاورة ونتطلع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين والانطلاق بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع والانتهاء من جميع الملفات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة (162) وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والالتزام بالاتفاقيات والتفاهمات الثنائية الأمنية والفنية الموقعة بين البلدين وفي مقدمتها اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله وبروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008 لما يمثلانه من أدوات قانونية وعملية لتنظيم الملاحة وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات وتعزيز الأمن المشترك.

ودعا سموه العراق إلى التعاون مع ممثل الأمين العام رفيع المستوى لتنفيذ القرار مجلس الأمن 2792 لتحقيق التقدم والنتائج المرجوة في الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية بما فيه الأرشيف الوطني.

الحقوق الفلسطينية

وفي ملف آخر، قال ممثل سمو الامير، إن الكويت تجدد موقفها المبدئي والثابت في إدانتها الانتهاكات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لا يزال يعاني من ظروف وأوضاع معيشية صعبة تحت وطأة سياسات التهجير والاعتقالات والاستيطان.. وندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام الشاملة ومراحلها اللاحقة التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره 2803 بما يشمل الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع مع التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورحب سموه ـ في هذا الشأن ـ بالإجراءات والقرارات التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا وعددٌ من الدول في إدانة الأنشطة الاستيطانية وفرض عقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين وفرض حظر استيراد السلع والمنتجات من المستوطنات.

وأكد سموه ـ باسم الكويت ـ أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يظل مرهونا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها (القدس الشرقية).

وحدة اليمن

وفي ملف اليمن، قال سمو ولي العهد: إنها تشهد تصعيدا عسكريا خطيرا نتيجة الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على عدة محافظات وفي مناطق الساحل الغربي مستهدفة تهديد الملاحة في باب المندب وفي هذا الشأن تجدد دولة الكويت دعمها الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة والهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة يقودها اليمنيون وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار 2216، مؤكدا أن أية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وأن تضع حدا لمعاناة شعبه الشقيق وتفتح آفاقا للأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية وتشدد على أهمية صون أمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

ودان سموه بأشد العبارات اعتداءات جماعة الحوثي التي طالت المملكة العربية السعودية الشقيقة مستهدفة أعيانا مدنية وأقتصادية في عدد من المدن ونوكد في هذا السياق أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن دولة الكويت وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سياسة الكويت الخارجية

وشدد سموه على ان الكويت أرست سياستها الخارجية منذ استقلالها على ثوابت صلبة قوامها الاعتدال والاتزان والالتزام الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف والإيمان بأن الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية من السبل المثلى لصون السلم والأمن الدوليين.. كما تؤمن بالعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن.

وقال انطلاقا من هذه الرؤية جسدت (الكويت) ديبلوماسيتها للتنمية الإقتصادية العربية الذي أسهم منذ عام 1961 في تمويل مشاريع تنموية في 107 دول حول العالم إيمانا بأن معالجة جذور الأزمات لا تقتصر على المقاربات الأمنية؛ بل تتطلب دعم البرامج التنموية وتوفير مقومات العيش الكريم وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاستقرار.

وأضاف، على الصعيد الوطني تمضي الكويت بثقة نحو تحقيق رؤية (الكويت 2035) عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع اقتصادها ومصادر دخلها ومواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب وتطوير منظومتها التشريعية وترسيخ الحوكمة والشفافية بما يعزز كفاءة المؤسسات وتنافسية الاقتصاد ويرسخ مكانة دولة الكويت مركزا ماليا وتجاريا وثقافيا رائدا في المنطقة.

وختم سموه قائلا: لقد عرف بلدي قسوة الاحتلال ومرارة العدوان وعانى من الحروب التي عصفت وتعصف بمنطقتنا منذ أربعة عقود ومن واقع تجربته أدرك حقيقة أن الشعوب هي التي تدفع ثمن النزاعات كما أدرك أهمية وقوف العالم صفا واحدا انتصاراً للحق وتمسكا بمبادئ الميثاق والقانون الدولي.. ومن رحم تلك التجربة ترسخت لدينا قناعة بأن السلام موقف تمليه الحكمة وتحميه القدرة وأن الحوار لا يتنقص من الحقوق بل يحفظها وأن الأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسخه العدل وتصونه سيادة القانون وتحميه مبادئ الشرعية الدولية.

رسالة الكويت

وأوضح أن رسالة الكويت التي أمنت بها قولا وفعلا وستظل متمسكة بها أن "السلام العادل الطريق إلى الاستقرار" وأن "احترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي هي حل النزاعات.. وكانت لا غنى عنها لأمن الدول واستقرارها".

وأكد أن الكويت ستبقى ـ كما عهدها العالم ـ صوتا للحكمة والاعتدال، داعمة للحوار والتعاون والانفتاح على الشركات بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة.. نصيرة للحق.. شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين إيمانا منها بأن السلام هو السبيل إلى مستقبل تصان فيه الحقوق وتستقر فيه الأوطان وتنعم فيه الأجيال بالأمن والازدهار.

سمو ولي العهد والزيدي اتفقا على تشكيل فريق عمل من البلدين لمراجعتها

الكويت والعراق... خارطة طريق لمعالجة الملفات العالقة خلال 30 يوماً

دعم كامل لعمل الفريق لطي الملفات وفتح مرحلة جديدة من التعاون والشراكة بين البلدين

نيويورك - كونا: استنادا إلى مخرجات اجتماع سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، ورئيس مجلس وزراء جمهورية العراق الشقيق علي الزيدي على هامش أعمال الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانطلاقا من حرص البلدين الشقيقين على تعزيز العلاقات الثنائية ومعالجة الملفات العالقة بروح الأخوة وحسن الجوار والمصالح المشتركة انفق الجانبان على ما يأتي:

1 - تشكيل فريق عمل كويتي - عراقي مشترك يتولى مراجعة الملفات العالقة ووضع خارطة طريق لمعالجتها وتقديم توصياته المشتركة إلى قيادتي البلدين خلال مدة لا تتجاوز (ثلاثين يوما).

2 - يعقد الفريق اجتماعاته بالتناوب بين الكويت وبغداد وبشكل مستمر ولحين إنجاز أعماله.

وأكد الجانبان دعمهما الكامل لعمل الفريق ودرسهما على إنجاز مهمته بما يسهم في طي الملفات العالقة وفتح مرحلة جديدة من التعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين وبما يخدم مصالح الشعبين الكويتي والعراقي.

سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي

تحيات سمو الأمير

نقل ممثل سمو الأمير سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد إلى الحضور في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة تحيات سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد وتمنيات سموه بنجاح أعمال الدورة.

اختيار حكيم

هنأ سمو ولي العهد د.خليل الرحمن وجمهورية بنغلاديش الشعبية الصديقة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، مؤكدا مساندة الكويت له ولاختياره الحكيم لموضوع الدورة وهو "استعادة الثقة وإدارة التحول.. وأمم متحدة تحقق مصالح الجميع".

شكر لرئيس الدورة السابقة

أعرب سمو ولي العهد عن شكره لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة أنالينا بيربوك على ما بذلته من جهود مقدرة خلال رئاستها وقال: "لا يفوتنا أن نشيد بجهود الأمين العام ومساعيه ومبادراته في تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف كمبادرة الأمم المتحدة 80 وميثاق المستقبل والجهود المستمرة في مواجهة التحديات والأزمات العالمية كالنزاعات والحروب وظاهرة تغير المناخ والإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي".

لبنان... بسط سلطة الدولة وحصر السلاح بيدها

فيما يتعلق بالجمهورية اللبنانية الشقيقة أكد سموه أهمية مؤسسات الدولة اللبنانية وضرورة تمكينها من بسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة وحدها بما يعزز سيادة لبنان ويحفظ أمنه واستقراره.

كما أكد أهمية الحفاظ على تواجد دولي مستقل على طول الخط الأزرق بما يضمن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701. ونجدد مطالبتنا بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

الحلول السلمية والحوار لحل الخلافات في السودان والصومال وليبيا

حول التطورات في كل من جمهورية السودان وجمهورية الصومال الفيدرالية وليبيا، شدد سموه على ضرورة التمسك بالحلول السلمية والانخراط في حوارات سياسية لحل الخلافات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد القانون الدولي بما يضمن وحدة وسلامة أراضيها وسيادة هذه الدول الشقيقة.

إصلاح مجلس الأمن ضرورة ليكون أكثر تمثيلاً وفاعلية وشفافية

أكد ممثل سمو الامير أن إصلاح مجلس الأمن - وهو الجهاز المكلف بصيانة السلم والأمن الدوليين - أصبح ضرورة لمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظّمة والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية منذ إنشائها فهناك حاجة ماسة لأن يكون المجلس أكثر تمثيلاً وفاعلية وشفافية في أداء مسؤولياته. واعرب عن امله بأن تتواصل الجهود بعد انتهاء ولاية الأمين العام نهاية هذا العام بما يضمن استمرارية العمل لإصلاح وتطوير أجهزة المنظّمة وتفعيل دورها والارتقاء بأدائها للقيام بمسؤولياتها المناطة على عاتقها.

إعادة بناء المؤسسات في سورية والمضي في عملية سياسية شاملة

جدد سمو ولي العهد التأكيد على وقوف الكويت إلى جانب سورية والترحيب بالخطوات والإجراءات التي اتخذت من المجتمع الدولي لرفع العقوبات عنها وإزالة اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وأكد سموه دعم الكويت لجميع الجهود المنصبة نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة والمضي في عملية سياسية شاملة وجامعة بقيادة سورية وبمشاركة فاعلة من جميع مكونات الشعب السوري بما يلبي تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار والعيش الكريم.

ترأس وفد الكويت في مؤتمر أبوظبي والتقى وزيري داخليتي سورية وماليزيا

اليوسف: التنسيق بين الدول لمواجهة التحديات الأمنية ومكافحة الجريمة

النائب الأول الشيخ فهد اليوسف مصافحاً مستقبليه لدى حضوره المؤتمر

من اليمين: وزير العدل الإماراتي عبدالله النعيمي ووزراء الداخلية الكويتي الشيخ فهد اليوسف والإماراتي الشيخ سيف آل نهيان والبحريني الشيخ راشد آل خليفة والشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان

الشيخ فهد اليوسف مستقبلاً وزير الداخلية السوري أنس خطاب

ترأس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وشهد انطلاق أعماله في العاصمة أبوظبي خلال زيارته الرسمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بحضور سفير الكويت لدى الدولة وضم الوفد وكيل وزارة العدل ورئيس وحدة التحريات المالية ورئيس قطاع شؤون الأمن الجنائي وذلك بمشاركة رفيعة المستوى من ممثلي الدول والمنظمات الدولية والخبراء والمتخصصين.

ويبحث المؤتمر عدداً من القضايا والتحديات الأمنية والقضائية وفي مقدمتها مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتعزيز نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون وتطوير ستراتيجيات الوقاية من الجريمة وتوظيف التقنيات الحديثة بصورة مسؤولة إلى جانب تعزيز التعاون والشراكات الدولية وتبادل الخبرات والممارسات بما يسهم في تطوير القدرات لمواجهة أنماط الجريمة المتطورة وتعزيز الوصول إلى العدالة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة.

وعلى هامش أعمال المؤتمر، عقد ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف لقاء مع المهندس أنس خطاب وزير الداخلية في الجمهورية العربية السورية والوفد المرافق له، كما عقد لقاء آخر مع نائبوك سري سيف الدين ناسوتيون بن إسماعيل وزير الداخلية في ماليزيا الصديقة والوفد المرافق له وجرى خلال اللقاءين بحث سبل تعزيز التعاون الأمني وتبادل الخبرات والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد النائب الأول أن مشاركة دولة الكويت في المؤتمر تأتي في إطار حرصها على الحضور الفاعل في المحافل الدولية المعنية بالأمن والعدالة الجنائية ودعم الجهود المشتركة وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة التحديات الأمنية ومكافحة الجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار.

من جهتها، قالت وكيل وزارة العدل عواطف السند في كلمة الكويت أن المساعي الدولية في شأن منع ومكافحة الجرائم تعد مسؤولية تكاملية بين الدول تقوم على الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية المساندة.

وأضافت "إن المؤتمر ينعقد في ظروف استثنائية في ظل العدوان الإيراني على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الدول العربية واستهداف المنشآت الحيوية والمطارات والبنى التحتية والمناطق السكنية في انتهاك للقوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار.

وأكدت أن المؤتمر يمثل مرتكزا مهما لصنع السياسات الدولية وتحديد توجهاتها في مجال مكافحة الجريمة والحد من تداعياتها على المجتمع الدولي لا سيما في ظل ظهور جرائم مستحدثة وتطور أشكالها وأساليب ارتكابها.

عواطف السند متحدثة

وأوضحت أن دولة الكويت اعتمدت في إطار رؤيتها "كويت 2035" سياسات لمكافحة الجريمة وأصدرت عددا من التشريعات في هذا المجال من بينها قوانين مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والعنف الأسري والمستغيد الفعلي والتستر التجاري. وأضافت أن الكويت أولت اهتماماً خاصاً بمكافحة الجرائم الإلكترونية والغابرة للحدود، عبر إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ودعم الجهود الدولية لمواجهة الاستخدامات الإلكترونية غير المشروعة.

النائب الأول يطمئن على مصابين في هجوم كلاب ضالة بمستشفيي الفروانية والأميري

النائب الأول يطمئن على صحة المواطنة

... ويطمئن على صحة أحد موظفي هيئة الزراعة

أطمأن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، أمس، على الحالة الصحية لمصابين تعرضا لهجوم من كلاب ضالة.

في السياق، زار اليوسف أحد موظفي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في مستشفى الفروانية، إثر تعرضه لهجوم من عدد من الكلاب الضالة أثناء تأديته مهام عمله داخل مقر الهيئة، ما أسفر عن إصابته بجروح متفرقة، حيث اطمأن على حالته الصحية واستمع إلى شرح حول تطورات وضعه الصحي، متمنياً له الشفاء العاجل وتمام الصحة والعافية.

كما اطمأن على الحالة الصحية لمواطنة تعرضت لهجوم من كلب آخر أثناء دخولها إلى مسكنها، ما أدى إلى إصابتها بجروح متفرقة، وتم نقلها إلى مستشفى الأميري لتلقي العلاج.

وعلى الفور، انتقلت الجهات الأمنية المختصة إلى موقع البلاغ، حيث تبين أن الكلب مملوك لأحد الأشخاص، وتم تسجيل قضية "إهمال في حراسة حيوان والإصابة بالخطأ"، وجارٍ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ودعت الوزارة الجميع إلى توخي الحيطة والحذر، والاتصال بهاتف الطوارئ (112) للإبلاغ عن أي حالات تشكل خطراً على السلامة العامة أو تجمع للكلاب الضالة، مع تحديد الموقع بدقة، ليتسنى للجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يسهم في حماية الأرواح وتعزيز السلامة العامة.

أكد أن الكويت أكبر مستثمر شرق أوسطي في بلاده

سفير فيتنام: نتطلع إلى زيادة التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار في 2030

سفير فيتنام د.نغوين دوك تانغ ونائب وزير الخارجية السفير حمد المشعان يقطعان قالب الحلوى خلال الاحتفال (تصوير- رزق توفيق)

- نقدر القروض التي قدمها الصندوق الكويتي لدعم مشاريع البنية التحتية في بلادنا

■ فارس غالب

أكد سفير فيتنام لدى الكويت د.نغوين دوك تانغ أن بلاده تتطلع إلى رفع حجم التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار بحلول عام 2030، مشيراً إلى أن البلدين يمتلكان فرصاً واسعة للتعزيز تعاونهما في قطاعات الطاقة والأمن الغذائي والتحول الرقمي والتمويل والخدمات اللوجستية والتعليم والسياحة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال احتفال السفارة بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين فيتنام والكويت، والذكرى الحادية والثمانين للعيد الوطني الفيتنامي، بحضور نائب وزير الخارجية السفير حمد المشعان، وعدد من السفراء والدبلوماسيين وممثلي الجهات الحكومية والشركات وأبناء الجالية الفيتنامية.

وقال السفير إن الكويت كانت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع فيتنام في يناير 1976، مؤكداً أن بلاده تعتز بمواقف الكويت الداعمة للشعب الفيتنامي خلال سنوات الحرب، وبمساهمتها في جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد إحلال السلام.

وأعرب عن تقديره للقروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المحافظات الفيتنامية، وكذلك للبرع الكويت بـ600 ألف جرعة لقاح خلال جائحة "كوفيد-19"، معتبراً أن هذه المواقف تجسد صداقة ترسخت بالأفعال على مدى نصف قرن.

وأضاف إن الكويت أكبر شريك تجاري لفيتنام في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، إذ تراوح حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين خلال السنوات الثلاث الماضية بين 7 و7,5 مليارات دولار.

جمعية العديلية التعاونية

إعلان

إعادة طرح إعلان تأهيل الشركات المتخصصة في الأعمال المدنية للجمعيات التعاونية

تصريح رقم (ك / ع / 9 / 2026 / 12)

يسر جمعية العديلية التعاونية إعادة الاعلان عن دعوة تأهيل الشركات المتخصصة في مجال المقاولات لتنفيذ مشروع تطوير محل ومخبز وسوبرماركت سنغل على السوق المركزي

فعلى الراغبين بالتقدم للمناقصة تقديم بستجين من المستندات (نسخة أصلية موقعة ومختومة بتوقيع معتمد وان يعتد بالتوقيع الصوتية . وصورة طبق الأصل" وأن يقبل أي تفويض وأن تكون مطروف واحد محكم إغلاقه ومشمع بالشمع الأحمر وأن يقبل المطروف المعرف أو الناقد أو العشوه أو المعيز بصفة أو عليه إشارة أو علامة أو دلالة وعلى أن يحتوي على:

1. تقديم صورة من الرخصة التجارية للشركات سارية الصلاحية.
2. نسخة من إعتماد التوقيع الصادر من الهيئة العامة للقوى العاملة أو من لجنة المناقصات المركزية ساري الصلاحية ولا يقبل أي تفويض.
3. ألا يقل تصنيف الشركة عن الدرجة الرابعة لدى لجنة المناقصات المركزية.
4. تصنيف بلدية الكويت ساري الصلاحية.
5. تقديم السيرة الذاتية للشركة والتي تتضمن (5%).
   - مستخرج من السجل التجاري.
   - الهيكل التنظيمي للشركة موقع ومختوم بتوقيع معتمد.
   - نبذة عن الشركة موقع ومختوم بتوقيع معتمد.
6. بيان الخبرة في المشاريع المماثلة السابقة والجارية من نوع الأعمال (مدني، كهرباء، ميكانيك فيما عدا التكييف) ونسخ من عقود المشاريع (35%).
7. تقديم بيان بالمجهاز الفني للشركة (15%).
8. تقديم السيرة الذاتية للمجهاز الفني (15%).
9. تقديم مستندات ملكية للمعدات والأجهزة للشركة.
   - في حال كانت المعدات مملوكة للشركة تستحق نسبة (30/30%).
   - في حال كانت المعدات مؤجرة تستحق نسبة (15/30%).
10. سوف يعقد اجتماع تنسيقي بحضور ممثل المكتب الاستشاري وممثل إدارة الجمعية قبل موعد تقديم طلبات التأهيل بتاريخ 2026/10/04 في تمام الساعة (11:00) صباحاً بمبنى إدارة جمعية العديلية التعاونية قطعة (4).

وبتم استلام نموذج الاقرار والتعهد من الجمعية موقع ومختوم، وعلى أن يقدم هذا الاقرار مع مطروف التأهيل (مصورة منفصلة وليس ضمن مطروف تأهيل) مطروف مغلق بالشمع بداخله الاقرار وصورة البطاقة المدنية لصاحب إعتماد التوقيع وان يتم فتح أي عطاء إلا بوجود هذا الاقرار.

ملاحظات عامة:

١. آلية الاستبعاد من خلال اللجنة الفنية : يتم استبعاد كل من لا يقوم بالختم والتوقيع المعتمد ولا يعتد بالتوقيع الضوئي على المستندات التالية (5.4.3.2.1 ، 6.8.7.6) وكل من لم يقدم المستندات المذكورة في البنود رقم (1.2.3.4.5).
٢. يتم فحص والتأكد من استيفاء المستندات المقدمة من قبل اللجنة الفنية بوزارة الشئون وبحضور رئيس مجلس إدارة الجمعية، والممثل الحاضر من المكتب الاستشاري.

وسيتم استبعاد كل من لا يلتزم بالبنود السابقة. علما بأن آخر موعد لتقديم طلبات التأهيل يوم الأحد الموافق 2026/10/11 بإدارة المنشآت التعاونية - منطقة القصور قطعة (5) حتى الساعة 12:00 ظهراً.

وتلتزم الشركة المتقدمة بجميع ما جاء بالإعلان ولن ينظر بأي مستندات بعد الاجتماع خلاف ذلك.

المباشر: 22564036 الفاكس: 22529164

مع تحيات : مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة أحزان

نائب رئيس مجلس الإدارة

وأعضاء مجلس الإدارة

والإدارة التنفيذية ومدراء الإدارات وكافة العاملين في

شركة أسمنت الكويت

يتقدمون من

الدكتور عبدالعزيز راشد الراشد

رئيس مجلس الإدارة

بأحر التعازي القلبية وصادق المواساة

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

خاله

عبدالله بدر أحمد الخرافي

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

ALQABAS.COM
الأحد 16 ربيع الآخر 1448هـ • 27 سبتمبر 2026 • السنة الـ 55 • العدد 18731

شدّد في كلمة البلاد أمام «الأمم المتحدة» على ضرورة تكريس الأمن والسلام

ممثل الأمير: ندعم الحل السلمي للنزاع القائم

- الكويت ستبقى صوت الحكمة والاعتدال وتدعم الجهود الدبلوماسية للتهدئة
- بلادنا تتعرّض منذ فبراير لعدوان إيراني أثم رغم أنها ليست طرفاً في النزاع
- على العراق التزام اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله وبروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008
- الأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسّخه العدل وتصونه سيادة القانون والشرعية الدولية

شدّد ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، على أن الكويت ستبقى - كما عهدها العالم - صوتاً للحكمة والاعتدال داعمة للحوار والتعاون والانفتاح على الشراكات، بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة، نصيرة للحق، شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين، إيماناً منها بأن السلام هو السبيل إلى مستقبل نُصان فيه الحقوق وتستقر فيه الأوطان، وتنعم فيه الأجيال بالأمن والازدهار.

جاء ذلك في كلمة ممثل سمو أمير البلاد، أمام أعمال الدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر المنظمة الدولية في مدينة نيويورك.

وقال سموه: يسرني في البداية أن أنقل لكم تحيات سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وتمنيات سموه بنجاح أعمال هذه الدورة مهنئين د. خليل الرحمن وجمهورية بنغلادش الشعبية الصديقة على انتخابه رئيساً للجمعية العامة، مؤكدين مساندتنا له، ولاختياره الحكيم لموضوع هذه الدورة، وهو «استعادة الثقة وإدارة التحول.. وأمم متحدة تحقق مصالح الجميع».

وأعرب سموه عن الشكر لأنالينا بيربوك على ما بذلته من جهود مقدرة، خلال رئاستها للدورة السابقة، «ولا يفوتنا أن نشيد بجهود الأمين العام ومساعيه ومبادراته في تعزيز العمل الدولي المتعدد الأطراف كمبادرة الأمم المتحدة 80 وميثاق المستقبل، والجهود المستمرة في مواجهة التحديات والأزمات العالمية كالنزاعات والحروب، وظاهرة تغير المناخ والإرهاب، ومساعدة الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز العمل الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي».

وأكد أن إصلاح مجلس الأمن - وهو الجهاز المكلف بصيانة السلم والأمن الدوليين - أصبح ضرورة لمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة، والمتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية منذ إنشائها، فهناك حاجة ماسة لأن يكون المجلس أكثر تمثيلاً وفاعلية وشفافية في أداء مسؤولياته.

ممثل الأمير ملقياً كلمة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

العدوان الإيراني

وتابع سموه: تتعرض الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، منذ شهر فبراير الماضي، لعدوان إيراني أثم بالصواريخ الباليستية والجوالة والطائرات المسيرة، على الرغم من أنها ليست طرفاً في النزاع القائم في المنطقة، في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ الأمم المتحدة.

وقال سموه: استهدفت هذه الاعتداءات الغاشمة - وبشكل ممنهج ومتكرر - الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية، ومنها مطار الكويت الدولي ومحطات الكهرباء والمياه والمنشآت النفطية، بما يكشف عن نهج عدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة والبنى التحتية الحيوية، وقد راح ضحية هذه الاعتداءات الآثمة عدد من الشهداء والمدنيين الأبرياء، كما تسببت في وقوع عدد من الجرحى، وألحقت أضراراً مادية واقتصادية جسيمة.

وأوضح سموه: إمعاناً في إلحاق الأذى بالاقتصاديات دول المنطقة والعالم، والتأثير في الحركة العالمية والأسواق النفطية، تقوم إيران بعرقلة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب، بشكل مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقال سموه: في هذا الشأن تعرب الكويت عن بالغ تقديرها للدول الشقيقة والصديقة، التي وقفت إلى جانبها وتضامنت معها، وللدول التي رعت قرار مجلس الأمن 2817، والقرارات الدولية الأخرى الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والمنظمة البحرية الدولية، التي أدانت العدوان الإيراني باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وطالبت بوقفه، وأكدت حق الدول الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وأهمية ضمان حرية الملاحة دون قيد أو شرط.

أمن الخليج

وأردف سموه قائلاً: انطلاقاً من إيماننا بأن أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بشكلان ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وهو ما كشفت عنه تداعيات الحرب والاعتداءات الإيرانية، تجدد الكويت دعمها لكل الجهود، الدبلوماسية الرامية للتهدئة والتوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم، مشيدة بالجهود المبذولة والوساطة التي تقودها قطر الشقيقة وجمهورية باكستان الصديقة، مؤكدة ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة، قائمة على الالتزام الراسخ بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، والتوقف عن دعم الوكلاء والميليشيات، ومعالجة المشاغل الأمنية لدول المنطقة جميعها، بما في ذلك الملف النووي الإيراني والصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، مع التأكيد على ضمان حرية وسلامة الملاحة، وحق عبور مضيقي «هرمز» و«باب المندب»، وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

العلاقة بالعراق

وقال سموه: تلتزم الكويت في سياستها الخارجية، وتسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومن هذا المنطلق تنظر الكويت إلى جمهورية العراق الشقيق كجار تربطنا به علاقات وثيقة، وشريك في الأمن والاستقرار، وحرصت - ومنذ سقوط النظام السابق في عام 2003 - على دعمه والوقوف إلى جانبه في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والإقتصادية، من أجل استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية، إيماناً منها بأن «عراقاً» مستقراً آمناً مزدهراً يمثل مصلحة مشتركة لـ«الكويت» وللمنطقة بأسرها.

وفي هذا السياق، تشيد الكويت بالخطوات التي يتخذها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، لحصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز علاقات العراق الثنائية مع الدول المجاورة، وتتطلع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين، والانطلاق بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع، والانتهاء من جميع الملفات العالقة بين البلدين، وفي مقدمتها استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162، وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والالتزام بالاتفاقيات والتفاهمات الثنائية الأمنية والفنية الموقعة بين البلدين، وفي مقدمتها اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله، وبروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008، لما يمثلانه من أدوات قانونية وعملية لتنظيم الملاحة وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات، وتعزيز الأمن المشترك.

وتدعو الكويت العراق إلى التعاون مع ممثل الأمين العام الرفيع المستوى تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 2792، لتحقيق التقدم والنتائج المرجوة في الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية، بما فيه الأرشيف الوطني.

وأضاف ممثل الأمير: تجدد الكويت موقفها المبدئي والثابت في إدانتها للانتهاكات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي لا يزال يعاني من ظروف وأوضاع معيشية صعبة تحت وطأة سياسات التهجير والاعتقالات والاستيطان، وندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام الشاملة ومراحلها الثلاثة، التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره 2803، بما يشمل الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، مع التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونرحب في هذا الشأن بالإجراءات والقرارات، التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا وعدد من الدول في إدانة الأنشطة الاستيطانية، وفرض عقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين، وفرض حظر استيراد السلع والمنتجات من المستوطنات.

وتؤكد الكويت أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يظل مرهوناً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جميعها، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها «القدس الشرقية».

وشدد على أن الجمهورية اليمنية تشهد تصعيداً عسكرياً خطيراً، نتيجة الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على محافظات عدة، وفي مناطق الساحل الغربي، مستهدفة تهديد الملاحة في باب المندب، وفي هذا الشأن تجدد الكويت دعمها الكامل للجهود، التي تقودها الأمم المتحدة، والهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة، يقودها اليمنيون، وفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار 2216.

وتؤكد الكويت أن أية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، وأن تضع حداً لمعاناة شعبه الشقيق، وتفتح آفاقاً للأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتشدد على أهمية صون أمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

كما ندين بأشد العبارات اعتداءات جماعة الحوثي التي طالت المملكة العربية السعودية الشقيقة، مستهدفة أعياناً مدنية واقتصادية في عدد من المدن، وتؤكد في هذا السياق أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

دعم سوريا ولبنان

كما أكد سموه أن الكويت تجدّد وقوفها إلى جانب الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وترحب بالخطوات والإجراءات التي اتخذت من المجتمع الدولي لرفع العقوبات عنها، وإزالة اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، كما تؤكد دعمنا لجميع الجهود المنصبة نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة، والمضي في عملية سياسية شاملة وجامعة بقيادة سوريا، وبمشاركة فاعلة من جميع مكونات الشعب السوري، بما يلبي تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار والعيش الكريم، وتشدد - في السياق ذاته - على أهمية احترام سيادة سوريا ووحدة وسلامة أراضيها، وندين وترفض اعتداءات وتوغلات قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل الأراضي السورية، بما يمثله من تصعيد خطير وانتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، ويؤدي إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالجمهورية اللبنانية الشقيقة، قال سموه: إن الكويت تؤكد أهمية مؤسسات الدولة اللبنانية، وضرورة تمكينها من بسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها، وحصر السلاح بيد الدولة وحدها، بما يعزز سيادة لبنان ويحفظ أمنه واستقراره.

ثوابت صلبة

وتابع سموه: لقد أرست الكويت سياستها الخارجية منذ استقلالها على ثوابت صلبة، قوامها الاعتدال والاتزان، والالتزام الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ودعم العمل الدولي المتعدد الأطراف، والإيمان بأن الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية من السبل المثلى لصون السلم والأمن الدوليين، كما تؤمن الكويت بالعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية، «فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن».

واختتم سموه كلمة الكويت بالقول: «لقد عرف بلدي قسوة الاحتلال ومرارة العدوان، وعانى من الحروب التي عصفت وتعصف بمنطقتنا منذ أربعة عقود»، ومن واقع تجربته أدرك حقيقة أن الشعوب هي التي تدفع ثمن النزاعات، كما أدرك أهمية وقوف العالم صفاً واحداً، انتصاراً للحق، وتمسكاً بمبادئ الميثاق والقانون الدولي، ومن رحم تلك التجربة ترسخت لدينا قناعة «بأن السلام موقف تمليه الحكمة، وتحميه القدرة، وإن الحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها، وإن الأمن لا تحرسه القوة وحدها، بل يرسخه العدل، وتصونه سيادة القانون، وتحميه مبادئ الشرعية الدولية».

ولخص سموه رسالة الكويت، التي أمنت بها قولاً وفعلاً، وستظل متمسكة بها وهي: «إن السلام العادل هو الطريق إلى الاستقرار، وإن احترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي في حل النزاعات، رهانٌ لا غنى عنها لأمن الدول واستقرارها»، وستبقى الكويت - كما عهدها العالم - صوتاً للحكمة والاعتدال، داعمة للحوار والتعاون والانفتاح على الشراكات بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة، نصيرة للحق، شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين إيماناً منها بأن السلام هو السبيل إلى مستقبل نُصان فيه الحقوق، وتستقر فيه الأوطان، وتنعم فيه الأجيال بالأمن والازدهار.

◄ الكويت تمضي بثقة نحو تحقيق رؤية 2035

على الصعيد الوطني، قال ممثل الأمير: «تمضي البلاد بثقة نحو تحقيق رؤية الكويت 2035، عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية، وتنويع اقتصادها ومصادر دخلها، ومواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب، وتطوير منظومتها التشريعية، وترسيخ الحوكمة والشفافية، بما يعزز كفاءة المؤسسات وتنافسية الاقتصاد، ويرسخ مكانة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً وثقافياً رائداً في المنطقة».

◄ الصندوق الكويتي أسهم بتمويل مشاريع تنموية في 107 دول

قال ممثل الأمير: لقد جسدت الكويت دبلوماسيتها التنموية والإنسانية من خلال الدور الريادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي أسهم منذ عام 1961 في تمويل مشاريع تنموية في 107 دول حول العالم، إيماناً بأن معالجة جذور الأزمات لا تقتصر على المقاربات الأمنية، بل تتطلب دعم البرامج التنموية، وتوفير مقومات العيش الكريم، وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاستقرار.

قضية فلسطين

- ندين الانتهاكات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني
- الفلسطينيون يعانون أوضاعاً صعبة تحت وطأة سياسات التهجير والاعتقالات والاستيطان

الوضع اليمني

- هجمات جماعة الحوثي تهدد الملاحة في باب المندب
- أي تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه

مساندة السعودية

- ندين بأشد العبارات اعتداءات جماعة الحوثي التي طالت السعودية
- أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت ودول مجلس التعاون

أوضاع سوريا

- نرحب برفع العقوبات عن سوريا وإزالة اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب
- ندعم جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة بمشاركة جميع مكونات الشعب السوري

لبنان

- نمكين مؤسسات الدولة اللبنانية وبسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها
- حصر السلاح بيد الدولة وحدها لتعزيز سيادة لبنان وحفظ أمنه واستقراره

السودان والصومال

- ضرورة التمسك بالحلول السلمية والانخراط في حوارات سياسية لحل الخلافات
- ضمان وحدة وسلامة السودان والصومال وسيادتيهما

ممثل الأمير يواصل اللقاءات مع رؤساء وقادة وشركات عالمية

تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير القطاعات الحكومية

واصل ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، لقاءاته مع رؤساء وقادة ومسؤولين دوليين، وذلك في مقر وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، على هامش أعمال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والتقى سموه خلال اليومين الماضيين برهم صالح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، استعراض علاقات التعاون الوثيقة والشراكة الإنسانية بين الكويت والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبحث سبل تعزيز الاستجابة الإنسانية، وتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين حول العالم.

واستقبل ممثل الأمير كذلك الرئيس الهنغاري أندرس باكا، والوفد المرافق له، ونقل له في مستهل اللقاء، تحيات سمو الأمير وتمنياته له بموفور الصحة، ولشعبه الصديق دوام التقدم والازدهار.

واستقبل ممثل الأمير، رئيس وزراء بنغلادش طارق رحمن، والوفد المرافق له، وتم خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية وسبل تطويرها.

كما استقبل سموه غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر الشقيقة، والوفد المرافق له.

وجرى بحث العلاقات الثنائية وسبل تطويرها، إضافة إلى مناقشة أبرز المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

شركات عالمية

واستقبل ممثل الأمير فرانسيس ديسوزا، الرئيس التنفيذي لشركة AI Scale العالمية، والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، بحث آفاق التعاون المشترك في مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتحول الرقمي، واستعراض سبل الاستفادة من حلول التكنولوجيا المتقدمة في دعم وتطوير القطاعات الحكومية والاقتصادية الحيوية في الكويت، إلى جانب تأهيل الكوادر الوطنية، وتنمية قدراتها في هذه المجالات.

واستقبل سموه، فولكان بوزكر مستشار مجلس إدارة ليماك القابضة، وإيرو أوزديمير رئيسة مجلس إدارة شركة ليماك القابضة وتناول اللقاء، مستجدات المشاريع الإنشائية والتنموية الكبرى، التي تنفذها الشركة في الكويت، إلى جانب استعراض برامجها الهادفة إلى تطوير وتدريب الكفاءات الوطنية عبر نقل الخبرات وبناء القدرات.

وأكد الجانبان أهمية مواصلة التعاون، بما يدعم تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035.

واستقبل ممثل أمير البلاد، سكوت سترازيك، الرئيس التنفيذي لشركة جي إي فيرنوفا GE Vernova العالمية المتخصصة في الطاقة، والوفد المرافق له.

واستعرض اللقاء، أوجه التعاون القائم بين الكويت والشركة العالمية، وسبل تعزيز الشراكة في مجالات تطوير مشاريع الطاقة، ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء، كما تناول اللقاء، آخر مستجدات مركز جي إي للتكنولوجيا في الكويت، الذي احتفل العام الماضي بمرور 10 سنوات على تأسيسه. (كونا)

ممثل الأمير مستقبلاً مستشار مجلس إدارة شركة ليماك

- تعزيز التعاون مع AI Scale العالمية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي
- مناقشة مستجدات المشاريع الإنشائية والتنموية التي تنفذها «ليماك» في الكويت

local@aljarida.com

- عرفنا قسوة الاحتلال ومرارة العدوان وعانينا من الحروب التي تعصف بمنطقتنا منذ 4 عقود
- الكويت تمضي بثقة نحو تحقيق «رؤية 2035» عبر تسريع مشاريعها التنموية وتنويع اقتصادها
- السلام موقف تمليه الحكمة وتحميه القدرة... والحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها
- الأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسخه العدل وتصونه سيادة القانون وتحميه مبادئ الشرعية الدولية
- احترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي في حل النزاعات ركائز لا غنى عنها

ولي العهد: تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير مشاريع الطاقة

سموه استقبل قادة جزر القمر وهنغاريا وبنغلادش ومسؤولي «ليماك» وجي إي فيرنوفا و«Scale AI» ومفوض «اللاجئين»

عقد ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، عدة لقاءات مع قادة دول ومسؤولين أمميين ورؤساء كبريات الشركات العالمية، وذلك في مقر وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

واستقبل ممثل سمو الأمير وسمو ولي العهد، رئيس اتحاد جزر القمر غزالي عثماني، ورئيس هنغاريا أندراس باكا، ورئيس وزراء جمهورية بنغلادش الشعبية طارق رحمن والوفود المرافقة لهم.

ونقل سمو ولي العهد في مستهل اللقاءات تحيات صاحب السمو إليهم وتمنياته لهم بموفور الصحة والدعم وشعوبهم بدوام التقدم والازدهار.

وتم خلال اللقاءات بحث العلاقات مع بلادهم وسبل تطويرها، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، بالإضافة إلى مناقشة أبرز المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الاقتصادي استقبل سمو ولي العهد الرئيس التنفيذي لشركة جي إي فيرنوفا العالمية المتخصصة في الطاقة.

واستعرض اللقاء أوجه التعاون القائم بين الكويت والشركة العالمية، وسبل تعزيز الشراكة في مجالات تطوير مشاريع الطاقة، ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء.

كما تناول آخر مستجدات مركز جي إي للتكنولوجيا في الكويت الذي احتفل العام الماضي بمرور 10 سنوات على تأسيسه، مع التأكيد على أهمية تطوير العنصر البشري والاستثمار في الكفاءات الوطنية من خلال نقل الخبرات وبناء القدرات، بما يسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم تحقيق مستهدفات رؤية الكويت.

كما استقبل ممثل سمو الأمير مستشار مجلس إدارة شركة ليماك فولكان بوزكر، ورئيسة مجلس إدارة شركة ليماك القابضة إيرو أوزديمير.

وتناول اللقاء مستجدات المشاريع الإنشائية والتنموية الكبرى التي تنفذها الشركة في الكويت إلى جانب استعراض برامجها الهادفة إلى تطوير وتدريب الكفاءات الوطنية عبر نقل الخبرات وبناء القدرات.

وأكد الجانبان أهمية مواصلة التعاون بما يدعم تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035.

كما استقبل سموه الرئيس التنفيذي لشركة (AI Scale) العالمية فرانسيس ديسوزا والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث آفاق التعاون المشترك في مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتحول الرقمي، واستعراض سبل الاستفادة من حلول التكنولوجيا المتقدمة في دعم وتطوير القطاعات الحكومية والاقتصادية الحيوية في دولة الكويت، إلى جانب تأهيل الكوادر الوطنية وتنمية قدراتها في هذه المجالات.

واستقبل سموه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برهم صالح والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون الوثيقة، والشراكة الإنسانية بين الكويت والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبحث سبل تعزيز الاستجابة الإنسانية وتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين حول العالم.

ممثل الأمير مستقبلاً الرئيس التنفيذي لشركة «Scale AI»

... وسموه مستقبلاً مستشار مجلس إدارة «ليماك»

> ندين اعتداءات الحوثي على السعودية... وأمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت والخليج

احترام مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، قائلاً: من هذا المنطلق ننظر الكويت إلى جمهورية العراق الشقيق كجار نربطنا به علاقات وثيقة وشريك في الأمن والاستقرار وحرصت - ومنذ سقوط النظام السابق في عام 2003 - على دعمه والوقوف إلى جانبه في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية من أجل استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية إيمانا منها بأن (عراقا) مستقرا آمنا مزدهرا يمثل مصلحة مشتركة لـ (الكويت) وللمنطقة بأسرها.

ترسيم الحدود البحرية

وأشاد بالخطوات التي يتخذها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي لحصر السلاح بيد الدولة وتعزيز علاقات العراق الثنائية مع الدول المجاورة، مضيفا: أننا نتطلع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين والانطلاق بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع والانتهاء من جميع الملفات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة (162) وفقا للقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والالتزام بالاتفاقيات والتفاهمات الثنائية الأمنية والفنية الموقعة بين البلدين وفي مقدمتها اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله وبروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008 لما يمثلانه من أدوات قانونية وعملية لتنظيم الملاحة وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات وتعزيز الأمن المشترك.

ودعا سموه العراق إلى التعاون مع ممثل الأمين العام رفيع المستوى تنفيذا لقرار مجلس الأمن 2792 لتحقيق النقدم والنتائج المرجوة في الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية بما فيه الأرشيف الوطني.

الاتحاكات الإسرائيلية

وعلى صعيد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، جدد سموه موقف الكويت المبدئي والثابت في لقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أراضيها للانتهاكات المستمرة الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يتعرض لأبشع أنواع العدوان والإبادة الجماعية والتهجير والاعتقالات والاستيطان، داعيا إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام الشاملة ومراحلها اللاحقة التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره 2803 بما يشمل الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع مع التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورحب سموه في هذا الشأن بالإجراءات والقرارات التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا وعدد من الدول في إدانة الأنشطة الاستيطانية وفرض عقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين وفرض حظر استيراد السلع والمنتجات من المستوطنات.

وأكد أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يظل مرهونا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها (القدس الشرقية).

وحدة اليمن والحوثي

وعن التصعيد العسكري في اليمن، لفت سموه إلى أن الكويت تتابع بقلق بالغ وتشهد التطورات المتعلقة بالنزاع المسلح، وتؤكد ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتدعو إلى ضبط النفس وتجنب التصعيد العسكري خطوراً نتيجة الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على عدة محافظات وفي مناطق الساحل الغربي مستهدفة تهديد الملاحة في باب المندب، وفي هذا الشأن تجدد دولة الكويت دعمها الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة والهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة يقودها اليمنيون وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار 2216.

وشدد سموه - في السياق ذاته - على أهمية احترام سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها ودين ورفض اعتداءات وتوغلات قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل الأراضي السورية لما يمثله من تصعيد خطير وانتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 ويؤدي إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة.

سيادة لبنان

وفيما يتعلق بالجمهورية اللبنانية، أكد سموه أهمية مؤسسات الدولة اللبنانية وضرورة تمكينها من بسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة وحدها بما يعزز سيادة لبنان وحفظ أمنه واستقراره.

ونوه إلى أهمية الحفاظ على تواجد دولي مستقل على طول الخط الأزرق، بما يضمن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701، مجددا مطالب الكويت بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

السودان والصومال وليبيا

وحول التطورات في كل من جمهورية السودان وجمهورية الصومال الفيدرالية ودولة ليبيا، لفت سموه ضرورة التمسك بالحلول السلمية والانخراط في حوارات سياسية لحل الخلافات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد القانون الدولي، بما يضمن وحدة وسلامة أراضيها وسيادة هذه الدول الشقيقة.

السياسة الخارجية

وبشأن سياسة الكويت الخارجية، بين سموه أن الكويت أرست سياستها الخارجية منذ استقلالها على ثوابت صلبة قوامها الاعتدال والاتزان والإلتزام الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف والإيمان بأن الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية من السبيل المثلى لحصون السلم والأمن الدوليين، متابعا: كما تؤمن الكويت بالعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن.

وتابع: انطلاقا من هذه الرؤية جسدت الكويت دبلوماسيتها التنموية والإنسانية من خلال الدور الريادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أسهم منذ عام 1961 في تمويل مشاريع تنموية في 107 دول حول العالم إيمانا بأن معالجة جذور الأزمات لا تقتصر على المقاربات الأمنية بل تتطلب دعم البرامج التنموية، وتوفير مقومات العيش الكريم وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاستقرار.

رؤية 2035

وعلى الصعيد الوطني، أوضح سموه أن الكويت تمضي بثقة نحو تحقيق رؤية الكويت 2035 عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع اقتصادها وتعزيز دخلها ومواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب وتطوير منظومتها التشريعية وترسيخ الحوكمة والشفافية، بما يعزز كفاءة المؤسسات وتنافسية الاقتصاد ويرسخ مكانة الكويت مركزا ماليا وتجاريا وثقافيا رائدا في المنطقة.

وفي ختام كلمته، قال سموه: لقد عرف بلدي قسوة الاحتلال ومرارة العدوان وعانى من الحروب التي عصفت وتعصف بمنطقتنا منذ 4 عقود ومن واقع تجربته ادرك حقيقة أن الشعوب هي التي تدفع ثمن النزاعات كما أدرك أهمية وقوف العالم صفا واحدا انتصارا للحق وتمسكا بمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

واستطرد: ومن رحم تلك التجربة ترسخت لدينا قناعة بأن السلام موقف تمليه الحكمة وتحميه القدرة، وأن الحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها، وأن الأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسخه العدل وتصونه سيادة القانون وتحميه مبادئ الشرعية الدولية.

> آية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن

رسالة الكويت

وشدد على أن رسالة الكويت التي امنت بها قولا وفعلا وستظل متمسكة بها هي «ان السلام العادل هو الطريق إلى الاستقرار، وإن احترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي هي حلول النزاعات... وكلنا لا غنى عنها لأمن الدول واستقرارها».

وقال سموه: «ستبقى الكويت - كما عهدها العالم - صوتا للحكمة والاعتدال... داعمة للحوار والتعاون والانفتاح على الشراكات بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة... نصيرة للحق... شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين إيمانا منها بأن السلام هو السبيل إلى مستقبل مزدهر للجميع، مستقبل نصان فيه الحقوق وتستقر فيه الأوطان وتنعم فيه الأجيال بالأمن والازدهار».

> نقف إلى جانب سورية ونرفض توغلات الاحتلال الإسرائيلي داخل أراضيها

الكويت تعزز حضورها الدولي عبر ملفات الأمن والصحة والمناخ والتعاون الإقليمي

أكدت الكويت خلال مشاركتها في أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الـ 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة حرصها على تعزيز التعاون الدولي والتنسيق المشترك في عدد من الملفات والقضايا ذات الأولوية، بما يشمل دعم التعاون الخليجي مع الهند واوروبا وتعزيز التضامن بين الدول الإسلامية، إلى جانب مكافحة الجرائم الإلكترونية والوقاية من الجوائح والاستجابة لها.

وفي إطار منظمة التعاون الإسلامي، أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير حمد المري، حرص الكويت على دعم وتعزيز التضامن بين الدول الإسلامية، وذلك في تصريح عقب مشاركته في الاجتماع الوزاري التنسيقي للمنظمة.

واعرب السفير المري خلال الاجتماع عن إدانة الكويت للاعتداءات على دول مجلس التعاون وعدد من الدول العربية، كما جدد استنكار البلاد للاعتداءات التي تشنها ميليشيا الحوثي على أراضي المملكة العربية السعودية، التي طال أثرها مكة المكرمة، مؤكدا وقوف الكويت إلى جانب المملكة ومشددا على أن أمنها جزء لا يتجزأ من امن الكويت ودول مجلس التعاون.

وفي مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، أكد المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة السفير طارق البناي النزام الكويت بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية والتصدي للتحديات المتنامية الناجمة عن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، وذلك بمناسبة توقيعه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

وفي الملف الصحي، أكد السفير حمد المري التزام الكويت ودعمها للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، خلال كلمة ألقاها في الاجتماع رفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

وفي الشأن المناخي، أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية السفير صادق معرفي أهمية تعزيز التضامن الدولي لمواجهة تداعيات ارتفاع مستوى سطح البحر وضمان حصول الدول الأكثر تضررا على التمويل والتقنيات والقدرات اللازمة للتكيف مع آثاره، وذلك خلال مشاركة دولة الكويت في الاجتماع رفيع المستوى بعنوان «التصدي للتهديدات الوجودية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر» الذي عقد بمقر المنظومة الأممية.

السفير طارق البناي يوقع اتفاقية مكافحة الجرائم الإلكترونية

وزير الخارجية لإيران: أوقفوا الاعتداءات الآثمة ودعم الوكلاء والميليشيات

جدد وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر إدانة الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تعرضت لها الكويت منذ 28 فبراير 2026 التي استهدفت الأعيان والمنشآت المدنية الحيوية في انتهاك صارخ لسيادة الدولة وسلامة أراضيها وعادي مبادئ الأمم المتحدة، مؤكدا أن الكويت لم تكن طرفا في أي نزاع ولا تسمح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي أو مياهها الإقليمية لشن أي أعمال عدائية ضد أي دولة.

وطالب الوزير الجابر في كلمة له خلال اجتماع مجموعة الـ 77 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك على هامش أعمال الأسبوع رفيع المستوى للدورة الـ 81 للجمعية العامة للمنظمة، بالوقف الكامل وغير المشروط لهذه الاعتداءات الآثمة وضرورة احترام سيادة دول المنطقة والامتثال الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2817 لعام 2026، مجددا دعم الكويت لكل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتأكيد على ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية قائمة على الالتزام الراسخ بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استخدام القوة ووقف دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة الشواغل الأمنية بما في ذلك الملف النووي الإيراني والصواريخ البالستية والطائرات المسيرة وضمان حرية الملاحة الدولية في مضيقي هرمز وباب المندب وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وفي موضوع آخر، أكد الوزير الجابر أن القضية الفلسطينية لم تعد بحاجة إلى مزيد من التشخيص بقدر حاجتها إلى الإرادة والتنفيذ.

وقال في كلمة خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري رفيع المستوى للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، إن استمرار الاحتلال والاستيطان ومحاولات تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي يقوض حل الدولتين، كما أكد في كلمة ألقاها خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري لدعم وكالة «أونروا» أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن 2803 ودعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة.

من جانب آخر، وقع الوزير الجابر مع وزير خارجية جمهورية السلفادور الكسندرا هيل تينوكو اتفاقية بين حكومة الكويت وجمهورية السلفادور بشأن الإعفاء من تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية.

واستقبل الجابر المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج لويجي دي مايو، ووزير خارجية جمهورية قبرص د. كونستانتينوس كومبوس، ووزير خارجية روسيا الاتحادية سيرغي لافروف، ووزير خارجية غواتيمالا كارلوس راميرو مارتينيز الفارادو، ووزير خارجية مملكة النرويج إسبن بارت إيدي، ووزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أحمد عطاف.

واستعرض خلال اللقاءات العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها، وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما شارك في الاجتماع الوزاري المشترك لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن القدس، لبحث آخر التطورات في القدس وسبل تعزيز التنسيق العربي والإسلامي بما يسهم في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم وصون مقدساتها.

كما شارك الوزير الجابر في حفل استقبال منتدى الدول الصغيرة (FOSS) الذي نظمته جمهورية سنغافورة.

الجابر خلال مشاركته في اجتماع «حل الدولتين»

سمو ولي العهد أكد في كلمة دولة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن السلام موقف تمليه الحكمة وتحميه القدرة والحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها

ممثل الأمير: الكويت ستبقى صوتاً للحكمة والاعتدال.. داعمة للحوار والتعاون.. نصيرة للحق شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين

- الكويت تتعرض لعدوان إيراني آثم بالصواريخ الباليستية والجوالة والطائرات المسيّرة رغم أنها ليست طرفاً في النزاع القائم
- الاعتداءات الإيرانية الغاشمة استهدفت الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية بما يكشف عن نهج عدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة والبنى التحتية
- إيران تقوم بعرقلة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب بشكل مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن
- أمن واستقرار منطقة الخليج العربي يشكلان ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وهو ما كشفت عنه تداعيات الحرب والاعتداءات الإيرانية

ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد خلال كلمة دولة الكويت أمام أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر المنظمة الدولية في نيويورك

الشعوب هي من تدفع ثمن النزاعات وعلى العالم أن يقف صفاً واحداً انتصاراً للحق وتمسكاً بمبادئ الميثاق والقانون الدولي

نيويورك ـ كونا: قال ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد إن دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية تتعرض منذ شهر فبراير الماضي لعدوان إيراني آثم بالصواريخ الباليستية والجوالة والطائرات المسيرة على الرغم من أنها ليست طرفا في النزاع القائم في المنطقة في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

جاء ذلك في كلمة ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد أمام أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمقر المنظمة الدولية في مدينة نيويورك هذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

رئيس الجمعية العامة..

الأمين العام..

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي..

السيدات والسادة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسرني في البداية أن أنقل لكم تحيات صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وتمنيات سموه بنجاح أعمال هذه الدورة مهنئين د. خليل الرحمن وجمهورية بنغلاديش الشعبية الصديقة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة مؤكدين مساندتنا له ولاختياره الحكيم لموضوع هذه الدورة وهو «استعادة الثقة وإدارة التحول.. وأمم متحدة تحقق مصالح الجميع».

كما نعرب عن شكرنا للسيدة أنالينا بيربوك على ما بذلته من جهود مقدرة خلال رئاستها للدورة السابقة ولا يفوتنا أن نشيد بجهود الأمين العام ومساعيه ومبادراته في تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف كمبادرة الأمم المتحدة 80 وميثاق المستقبل والجهود المستمرة في مواجهة التحديات والأزمات العالمية كالنزاعات والحروب وظاهرة تغير المناخ والإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي.. ونأمل أن تتواصل الجهود بعد انتهاء ولاية الأمين العام نهاية هذا العام بما يضمن استمرارية العمل لإصلاح وتطوير أجهزة المنظمة وتفعيل دورها والارتقاء بأدائها للقيام بمسؤولياتها الملقاة على عاتقها.

ونؤكد في هذا السياق على أن إصلاح مجلس الأمن ـ وهو الجهاز المكلف بصيانة السلم والأمن الدوليين ـ أصبح ضرورة لمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية منذ إنشائها فهناك حاجة ماسة لأن يكون المجلس أكثر تمثيلا وفاعلية وشفافية في أداء مسؤولياته.

السيد الرئيس:

تتعرض دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية منذ شهر فبراير الماضي لعدوان إيراني آثم بالصواريخ الباليستية والجوالة والطائرات المسيرة على الرغم من أنها ليست طرفا في النزاع القائم في المنطقة في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

واستهدفت هذه الاعتداءات الغاشمة ـ وبشكل ممنهج ومتكرر ـ الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية ومنها مطار الكويت الدولي ومحطات الكهرباء والمياه والمنشآت النفطية بما يكشف عن نهج عدائي يستهدف تعطيل مقومات الحياة والبنى التحتية الحيوية وقد راح ضحية هذه الاعتداءات الآثمة عدد من الشهداء والمدنيين الأبرياء كما تسببت في وقوع عدد من الجرحى وألحقت أضرارا مادية واقتصادية جسيمة.

وإمعانا في الحاق الأذى بالقصارات دول المنطقة والعالم والتأثير على التجارة العالمية والأسواق النفطية تقوم إيران بعرقلة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز لاستخدامه ورقة ضغط في الحرب بشكل مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الشأن تعرب دولة الكويت عن بالغ تقديرها للدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانبها وتضامنت معها وللدول التي رعت قرار مجلس الأمن 2817 والقرارات الدولية الأخرى الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والمنظمة البحرية الدولية التي أدانت العدوان الإيراني باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين وطالبت بوقفه وأكدت حق الدول الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وأهمية ضمان حرية الملاحة دون قيد أو شرط.

وانطلاقا من إيمانها بأن أمن واستقرار منطقة الخليج العربي يشكلان ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وهو ما كشفت عنه تداعيات الحرب والاعتداءات الإيرانية تجدد دولة الكويت دعمها لكافة الجهود الدبلوماسية الرامية للتهدئة والتوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم مشيدة بالجهود المبذولة والوساطة التي تقودها دولة قطر الشقيقة وجمهورية باكستان الصديقة مؤكدة ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة قائمة على الالتزام الراسخ بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها كما تعرب عن ترحيبها بالاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

وتؤكد دولة الكويت موقفها الثابت والذي لم يتغير منذ بداية الأزمة بأن أمن الخليج العربي لا يتجزأ وأن أي تهديد لأي دولة من دوله يعد تهديدا لأمن الجميع وأن أي اعتداء على أي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد اعتداء عليها جميعا.

وتدعو دولة الكويت العراق إلى التعاون مع ممثل الأمين العام رفيع المستوى تنفيذا لقرار مجلس الأمن 2792 لتحقيق التقدم والنتائج المرجوة في الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية بما فيه الأرشيف الوطني.

السيد الرئيس:

تجدد دولة الكويت موقفها المبدئي والثابت في إدانتها للانتهاكات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لا يزال يعاني من ظروف وأوضاع معيشية صعبة تحت وطأة سياسات التهجير والاعتقالات والاستيطان.. وندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة السلام الشاملة ومراحلها اللاحقة التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره 2803 بما يشمل الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع مع التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونرحب في هذا الشأن بالإجراءات والقرارات التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا وعدد من الدول في إدانة الأنشطة الاستيطانية وفرض عقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين وفرض حظر استيراد السلع والمنتجات من المستوطنات.

وتؤكد دولة الكويت أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يظل مرهونا بانهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها (القدس الشرقية).

السيد الرئيس:

تشهد الجمهورية اليمنية الشقيقة تصعيدا عسكريا خطيرا نتيجة الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على عدة محافظات وفي مناطق الساحل الغربي مستهدفة تهديد الملاحة في باب المندب وفي هذا الشأن تجدد دولة الكويت دعمها الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة والهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة يقودها اليمنيون وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار 2216.. وتؤكد دولة الكويت أن أية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وأن تضع حدا لمعاناة شعبه الشقيق وتفتح آفاقا للأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية وتشدد على أهمية صون أمن وسلامة الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

كما ندين بأشد العبارات اعتداءات جماعة الحوثي التي طالت المملكة العربية السعودية الشقيقة مستهدفة أعيانا مدنية واقتصادية في عدد من المدن وتؤكد في هذا السياق أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن دولة الكويت وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السيد الرئيس:

تجدد دولة الكويت وقوفها إلى جانب الجمهورية العربية السورية الشقيقة وترحب بالخطوات والإجراءات التي اتخذت من المجتمع الدولي لرفع العقوبات عنها وإزالة اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.. كما تؤكد دعمنا لجميع الجهود المنصبة نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة والمضي في عملية سياسية شاملة وجامعة بقيادة سورية وبمشاركة فاعلة من جميع مكونات الشعب السوري بما يلبي تطلعاته المشروعة في الأمن والاستقرار والعيش الكريم.. ونشدد ـ في السياق ذاته ـ على أهمية احترام سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها ودينن ونرفض اعتداءات وتوغلات قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل الأراضي السورية لما يمثله من تصعيد خطير وانتهاك لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 ويؤدي إلى تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالجمهورية اللبنانية الشقيقة تؤكد دولة الكويت أهمية مؤسسات الدولة اللبنانية وضرورة تمكينها من بسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة وحدها بما يعزز سيادة لبنان ويحفظ أمنه واستقراره.. كما تؤكد في هذا الشأن أهمية الحفاظ على تواجد دولي مستقل على طول الخط الأزرق بما يضمن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701.. ونجدد مطالبتنا بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

وحول التطورات في كل من جمهورية السودان وجمهورية الصومال الفيدرالية ودولة ليبيا فإننا نؤكد ضرورة التمسك بالحلول السلمية والانخراط في حوارات سياسية لحل الخلافات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد القانون الدولي بما يضمن وحدة وسلامة أراضيها وسيادة هذه الدول الشقيقة.

السيد الرئيس:

لقد أرست دولة الكويت سياستها الخارجية منذ استقلالها على ثوابت صلبة قوامها الاعتدال والاتزان والالتزام الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف والإيمان بأن الحوار وتسوية الخلافات بالطرق السلمية من السبل المثلى لصون السلم والأمن الدوليين. كما تؤمن دولة الكويت بالعلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فلا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن. وانطلاقا من هذه الرؤية جسدت (الكويت) دبلوماسيتها التنموية والإنسانية من خلال الدور الريادي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أسهم منذ عام 1961 في تمويل مشاريع تنموية في 107 دول حول العالم إيمانا بأن معالجة جذور الأزمات لا تقتصر على المقاربات الأمنية بل تتطلب دعم البرامج التنموية وتوفير مقومات العيش الكريم وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاستقرار.

وعلى الصعيد الوطني تمضي (الكويت) بثقة نحو تحقيق رؤية الكويت 2035 عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع اقتصادها ومصادر دخلها ومواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب وتطوير منظومتها التشريعية وترسيخ الحوكمة والشفافية بما يعزز كفاءة المؤسسات وتنافسية الاقتصاد ويرسخ مكانة دولة الكويت مركزا ماليا وتجاريا وثقافيا رائدا في المنطقة.

وفي الختام

لقد عرف بلدي قسوة الاحتلال ومرارة العدوان وعانى من الحروب التي عصفت وتعصف بمنطقتنا منذ أربعة عقود ومن واقع تجربته أدرك حقيقة أن الشعوب هي التي تدفع ثمن النزاعات كما أدرك أهمية وقوف العالم صفا واحدا انتصارا للحق وتمسكا بمبادئ الميثاق والقانون الدولي.. ومن رحم تلك التجربة نرسخت لدينا قناعة بأن السلام موقف تمليه الحكمة وتحميه القدرة وأن الحوار لا ينتقص من الحقوق بل يحفظها وأن الأمن لا تحرسه القوة وحدها بل يرسخه العدل وتصونه سيادة القانون وتحميه مبادئ الشرعية الدولية.

ورسالة دولة الكويت التي أمنت بها قولا وفعلا وستظل متمسكة بها هي «إن السلام العادل هو الطريق إلى الاستقرار وإن احترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي في حل النزاعات.. ركائز لا غنى عنها لأمن الدول واستقرارها».

وستبقى دولة الكويت ـ كما عهدها العالم ـ صوتا للحكمة والاعتدال.. داعمة للحوار والتعاون والانفتاح على الشراكات بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة.. نصيرة للحق.. شريكة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين إيمانا منها بأن السلام هو السبيل إلى مستقبل تصان فيه الحقوق وتستقر فيه الأوطان.

وتنعم فيه الأجيال بالأمن والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

- نجدد دعمنا لجميع الجهود الدبلوماسية الرامية للتهدئة والتوصل إلى حل سلمي للنزاع القائم ونشيد بالجهود المبذولة والوساطة التي تقودها قطر وجمهورية باكستان
- ضرورة التوصل إلى تفاهمات إقليمية مستدامة قائمة على الالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها
- التوقف عن دعم الوكلاء والميليشيات ومعالجة المشاغل الأمنية لدول المنطقة مع التأكيد على ضمان حرية وسلامة الملاحة وحق عبور مضيقي «هرمز» و«باب المندب»
- الكويت تنظر إلى العراق كجار تربطنا به علاقات وثيقة وشريك في الأمن والاستقرار وتحرص على دعمه في مواجهة التحديات من أجل استعادة دوره
- نشيد بخطوات رئيس الوزراء العراقي لحصر السلاح بيد الدولة وتعزيز علاقات العراق الثنائية مع الدول المجاورة ونتطلع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين البلدين
- نأمل الانتهاء من جميع الملفات العالقة مع العراق وفي مقدمتها استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة (162) والالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله وبروتوكول المبادلة التجارية
- تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة مرهون بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة
- أية تسوية سياسية ينبغي أن تصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وأن تضع حدا لمعاناة شعبه وتفتح آفاقا للأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية
- ندين اعتداءات جماعة الحوثي على السعودية مستهدفة أعياناً مدنية واقتصادية في عدد من المدن ونؤكد أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت ودول «التعاون»
- نشدد على أهمية احترام سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وندين ونرفض اعتداءات وتوغلات قوات الاحتلال الإسرائيلية داخل أراضيها لما يمثله من تصعيد خطير
- ضرورة تمكين مؤسسات الدولة اللبنانية من بسط سلطتها الكاملة على جميع أراضيها وحصر السلاح بيد الدولة وحدها بما يعزز سيادة لبنان ويحفظ أمنه واستقراره
- سياسة الكويت الخارجية قائمة على ثوابت صلبة قوامها الاعتدال والاتزان والالتزام الراسخ بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف
- الكويت تمضي بثقة نحو تحقيق رؤية «2035» عبر تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع اقتصادها ومصادر دخلها ومواصلة التحول الرقمي وتمكين المرأة والشباب وتطوير المنظومة التشريعية
- رسالة الكويت للعالم هي «إن السلام العادل هو الطريق إلى الاستقرار واحترام سيادة الدول وصون حقوق الشعوب والاحتكام إلى القانون الدولي في حل النزاعات.. ركائز لا غنى عنها لأمن الدول واستقرارها»
- إصلاح مجلس الأمن ضرورة لمواكبة الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة وليكون أكثر تمثيلا وفاعلية وشفافية في أداء مسؤولياته

ديوان بوخمسين يعاود استقبال رواده غداً الإثنين

جواد بوخمسين

يعاود ديوان بوخمسين في ضاحية عبدالله السالم استقبال رواده الكرام اعتبارا من يوم غد الاثنين 28 الجاري، وذلك بعد صلاة المغرب، علما أن الديوان يستقبل رواده كالمعتاد كل يوم إثنين من كل أسبوع.

كلية الكويت التقنية «ktech» تتيح لطلبتها مشاركة الأجواء الوطنية وتشجيع «الأزرق» في «خليجي 27»

في إطار حرص كلية الكويت التقنية (ktech) على دعم طلبتها وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في الفعاليات الوطنية والرياضية، شارك عدد من طلبة الكلية في رحلة إلى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية لتشجيع منتخب الكويت الوطني خلال مشاركته في بطولة كأس الخليج العربي الـ27 «خليجي 27».

وجاءت مشاركة الطلبة بالتنسيق مع زين الكويت والاتحاد الكويتي لكرة القدم، حيث يتواجد الطلبة في مدينة جدة للمشاركة في حفل افتتاح البطولة، وحضور المباراة الافتتاحية للمنتخب الكويتي أمام المنتخب السعودي، والتي أقيمت يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2026.

وتأتي هذه المبادرة ضمن حملة المشجعين التي تنظمها ktech لطلبتها، والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الأجواء الوطنية وتشجيع الأزرق ومساندة المنتخب خلال منافساته في البطولة، بما يعزز روح الانتماء والمشاركة في المناسبات الرياضية الوطنية.

وأكدت كلية الكويت التقنية حرصها على توفير تجارب متنوعة لطلبتها تتجاوز الجانب الأكاديمي، وتمنحهم فرصا للمشاركة والتفاعل في الفعاليات والمناسبات التي تعزز روح المجتمع والانتماء، إلى جانب دعم اهتمامات الطلبة ومشاركاتهم المختلفة.

وتتمنى ktech كل التوفيق والنجاح لمنتخب الكويت الوطني في مشواره ببطولة خليجي 27، مؤكدة دعمها للأزرق ومشاركة طلبتها هذه الأجواء الوطنية.

جانب من تشجيع طلبة كلية الكويت التقنية لـ «الأزرق» بالملعب

طلبان من كلية الكويت التقنية في المطار خلال السفر إلى جدة

ضمن برنامجها الشهري «Next Tech Gen».. ولتمكين الجيل القادم من رواد التكنولوجيا بالكويت

«طلبات» تتعاون مع أكاديمية «CODED» لتدريب طلبة جامعة عبدالله السالم على تطوير المواقع بالذكاء الاصطناعي

توزيع شهادات الطلبة بعد إتمام دورة Next Tech Gen بالتعاون مع «كودد»

أمل بوخمسين مديرة الشؤون المؤسسية في «طلبات» الكويت

ممثل أكاديمية CODED خلال تقديم المحاضرة

مواصلة لالتزامها بدعم تطوير التعليم التقني في الكويت، نظمت «طلبات»، التطبيق الرائد لاحتياجات اليومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أحدث جلسات برنامجها الشهري Next Tech Gen (NTG)، بالتعاون مع أكاديمية CODED، من خلال ورشة عمل متخصصة امتدت على مدار يومين واستهدفت طلبة جامعة عبدالله السالم.

وفي إطار جهودها المستمرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، لاسيما في دعم التعليم، تواصل «طلبات» تنظيم فعاليات تعليمية ضمن برنامج Next Tech Gen، الذي يعقد بصورة شهرية بهدف تعزيز التوافق بين المخرجات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة. ويتيح البرنامج للطلبة فرصة التعلم مباشرة من نخبة من خبراء التكنولوجيا في «طلبات»، عبر جلسات تطبيقية تغطي عددا من المجالات التقنية الحيوية، من بينها الذكاء الاصطناعي، وتطوير المنتجات، وتحليل البيانات، والمنصات الرقمية.

وفي هذه الجلسة من البرنامج، تعاونت «طلبات» مع أكاديمية CODED، أول أكاديمية متخصصة في تعليم البرمجة على مستوى المنطقة، لتقديم ورشة عمل عملية تواكب متطلبات المستقبل. وعلى مدار يومين مكثفين تعلم المشاركون كيفية تصميم وإطلاق وتحويل مواقع إلكترونية متكاملة إلى مشاريع رقمية قابلة للنمو، بما يلبي احتياجات حقيقية في السوق. ويمنحهم المهارات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع رقمية وأعمدة. وشهدت الورشة إقبالا لافتا عكس الاهتمام المتنامي لدى الشباب الكويتي بمجالات التكنولوجيا، حيث شهدت حضور أكثر من 100 مشارك خلال اليومين.

وبهذه المناسبة، قالت أمل بوخمسين، مديرة الشؤون المؤسسية في طلبات الكويت: «نؤمن في «طلبات» بأن الأثر الحقيقي لتكنولوجيا ينطلق من الاستثمار في الفرد، ومن خلال برنامج Next Tech Gen نواصل تزويد الشباب الكويتي بالمهارات العملية التي تؤهلهم لقيادة مستقبل التكنولوجيا والابتكار. ويعكس تعاوننا مع أكاديمية CODED تكامل خبرات جهتين تتشاركان الالتزام بتمكين الجيل القادم من الكفاءات التقنية، كما يمنح الطلبة فرصة لاكتساب خبرة عملية في توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحويل أفكارهم إلى حلول رقمية قابلة للتطبيق».

من جانبه، قال هاشم بهبهاني، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للعمليات في أكاديمية CODED: «يسعدنا مواصلة تعاوننا مع «طلبات» من خلال برنامج Next Tech Gen، بما يوفر للطلبة فرصا قيمة لاكتساب مهارات تقنية عملية. وقد أتاحت هذه الورشة للمشاركين التعرف على آليات تطوير المواقع الإلكترونية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيقات عملية، ما عزز ثقتهم بقدرتهم على تحويل أفكارهم إلى مواقع إلكترونية متكاملة، إلى جانب إعدادهم لمواجهة المتطلبات المتسارعة للاقتصاد الرقمي».

ومن بين 90 فكرة مشروع طرحت خلال الورشة، برز عدد من المواقع الإلكترونية المبتكرة، من بينها إنشاء منصة توقعات خاصة لمجموعة من الأصدقاء في (الدوانية) للتنافس خلال مرحلة خروج المغلوب في كأس العالم 2026 حيث يختار كل مشارك الفائز في كل مباراة من ربع النهائي حتى النهائي ويحصل على نقاط بناء على صحة توقعاته. ويتابع الجدول الحي ترتيب المتنافسين طوال البطولة، ليتوج الأكثر دقة في التوقع عند صافرة نهاية المباراة الأخيرة في 19 يوليو.

وانسجاما مع جهود «طلبات» المتواصلة لتمكين المواهب الكويتية الطموحة وتزويدها بمهارات عملية تواكب متطلبات المستقبل، أتاحت الورشة للمشاركين فرصة التعرف على أحدث أدوات وتقنيات تطوير المواقع الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وشمل ذلك التدريب على صياغة الأوامر والتعليمات (Prompts) بفعالية، واستخدام منصات متقدمة مثل Replit لتصميم المواقع الإلكترونية وتطويرها وإطلاقها بصورة متكاملة.

كما اكتسب المشاركون خبرات عملية في دمج الخدمات الرقمية الخارجية، وفهم البنية الحديثة لتطبيقات الويب، إلى جانب تنمية مهاراتهم في الجوانب التجارية اللازمة لتحويل الحلول الرقمية إلى مشاريع قابلة للنمو والاستدامة من خلال نماذج أعمال فعالة، بما يمكنهم من توظيف معارفهم التقنية في إطلاق مشاريع رقمية جاهزة للسوق وتتمتع بإمكانات تجارية واعدة.

تجدر الإشارة إلى أن «طلبات» تؤكد حرصها على مواصلة الاستثمار في التعليم التقني العملي من خلال برنامجها Next Tech Gen عبر تعزيز تواصل الطلبة مع خبراء القطاع والاستفادة من أحدث التقنيات المتطورة، بما يجسد رؤيتها بعبدة المدى لإعداد جيل مؤهل للمستقبل، قادر على الإسهام في دفع مسيرة الاقتصاد الرقمي في الكويت، ودعم أهداف رؤية الكويت 2035.

خلال احتفال السفارة بمرور 50 عاماً على العلاقات الدبلوماسية

سفير فيتنام: نتطلع لرفع التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار بحلول 2030

أسامة دياب

أكد سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى الكويت د.نغيون دوك ثانغ تطلع بلاده إلى رفع حجم التبادل التجاري مع الكويت إلى 12 مليار دولار بحلول عام 2030، مشيرا إلى وجود آفاق واسعة لتوسيع التعاون الثنائي في قطاعات الطاقة والأمن الغذائي والتحول الرقمي والتمويل والخدمات اللوجستية والتعليم والسياحة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها السفير خلال احتفال سفارة فيتنام بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين فيتنام والكويت، والذكرى الـ81 للعيد الوطني الفيتنامي، بحضور نائب وزير الخارجية السفير حمد المشعان، وعدد من السفراء والدبلوماسيين وممثلي الجهات الحكومية والشركات، إلى جانب أبناء الجالية الفيتنامية في الكويت.

وقال السفير إن الكويت كانت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع فيتنام، وذلك في يناير 1976، مؤكدا اعتزاز بلاده بالمواقف الكويتية الداعمة للشعب الفيتنامي خلال سنوات الحرب، وبإسهامات الكويت في جهود إعادة الإعمار والتنمية عقب إحلال السلام.

وأعرب عن تقديره للدور الذي اضطلع به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من خلال القروض التي قدمها لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المحافظات الفيتنامية، فضلا عن تبرع الكويت بـ600 ألف جرعة لقاح خلال جائحة «كوفيد-19»، معتبرا أن هذه المواقف تعكس عمق الصداقة بين البلدين وترسخها بالأفعال على مدى خمسة عقود.

وأوضح أن الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس وزراء فيتنام إلى الكويت في نوفمبر 2025 شكلت محطة تاريخية في مسار العلاقات الثنائية، حيث ارتقى البلدان بعلاقاتهما إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، لافتا إلى أن الكويت تعد أكبر مستثمر من منطقة الشرق الأوسط في فيتنام، باستثمارات تتجاوز 3,5 مليارات دولار، تتركز بصورة رئيسية في مجمع «نغي سون» للتكرير والبتروكيماويات.

وأضاف أن الكويت تمثل أكبر شريك تجاري لفيتنام في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، مبينا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تراوح خلال السنوات الثلاث الماضية بين 7 و7,5 مليارات دولار سنويا.

سفير جمهورية فيتنام د.نغيون دوك ثانغ متوسطا الحضور من السفراء والدبلوماسيين في الحفل (أحمد علي)

Kuwait calls for diplomacy, respect for sovereignty, territorial integrity

Crown Prince delivers Kuwait's address to UN General Assembly

Representative of HH the Amir receives Prime Minister of Bangladesh.

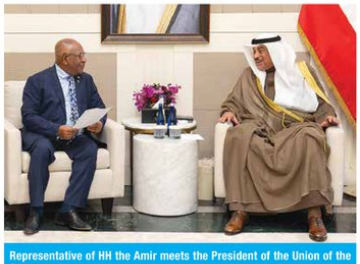
Representative of HH the Amir meets the President of the Union of the Comoros.

Representative of His Highness the Amir holds talks with the Secretary General of the North Atlantic Treaty Organization (NATO) Mark Rutte.

Representative of His Highness the Amir receives the CEO of Scale AI.

His Highness the Crown Prince receives United Nations High Commissioner for Refugees Barham Saleh.

NEW YORK: Representing His Highness the Amir Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, His Highness the Crown Prince Sheikh Sabah Al-Khaled Al-Hamad Al-Sabah called for greater international cooperation, respect for state sovereignty and peaceful settlement of disputes in his address to the 81st session of the United Nations General Assembly. The Crown Prince said Kuwait, the Gulf Cooperation Council (GCC) states and Jordan had been subjected since February to what he described as "sinful Iranian aggression" involving ballistic and cruise missiles and drones, despite not being parties to the ongoing regional conflict.

He said the attacks constituted, in Kuwait's view, violations of international law, international humanitarian law and the UN Charter, and targeted civilian and vital facilities, including Kuwait International Airport, electricity and water facilities and oil installations. The attacks resulted in deaths and injuries and caused significant material and economic damage, he said, adding that the obstruction of maritime navigation and closure of the Strait of Hormuz had also affected regional and global trade and oil markets.

Kuwait expressed appreciation to countries that stood by it and supported UN Security Council Resolution 2817 and other relevant international resolutions. The Crown Prince said these resolutions condemned the aggression, called for its cessation, affirmed states' inherent right to self-defense under Article 51 of the UN Charter, and stressed freedom of navigation. Kuwait also renewed its support for diplomatic efforts aimed at de-escalation and a peaceful resolution to the conflict, commending mediation efforts by Qatar and Pakistan.

The Crown Prince stressed the need for sustainable regional understandings based on good-neighborliness, respect for sovereignty, non-interference in internal affairs and refraining from the use or threat of force. He also called for an end to support for proxies and militias and for regional security concerns to be addressed. Kuwait further stressed the importance of ensuring freedom and safety of navigation through the Straits of Hormuz and Bab Al-Mandab in accordance with international law and the 1982 UN Convention on the Law of the Sea.

Kuwait-Iraq relations

Addressing Kuwait's foreign policy, the Crown Prince said the country is guided by the principles of the UN Charter, particularly good-neighborly relations, respect for state sovereignty and non-interference in internal affairs. He described Iraq as a neighboring country and partner in security and stability, saying Kuwait has supported Iraq since 2003 in confronting its security, political and economic challenges. Kuwait welcomed steps by Iraqi Prime Minister Ali Al-Zaidi to place weapons exclusively in the hands of the state and strengthen Iraq's relations with neighboring countries.

The Crown Prince said Kuwait looked forward to strengthening confidence-building measures and resolving outstanding issues, foremost among them completing the demarcation of the maritime boundary beyond Marker 162 in accordance with international law and the 1982 UN Convention on the Law of the Sea.

He also stressed the importance of implementing bilateral security and technical agreements, including the agreement regulating navigation in Khor Abdullah and the 2008 Security Exchange Protocol. Kuwait called on Iraq to cooperate with the UN Secretary-General's High-Level Representative, pursuant to Security Council Resolution 2792, to determine the fate of Kuwaiti prisoners and missing persons, third-country nationals and Kuwaiti property, including the national archives.

Support for Palestine

On Palestine, Kuwait renewed its condemnation of violations against the Palestinian people, including displacement, arrests and settlement expansion. The Crown Prince called for the full implementation of the comprehensive peace plan and subsequent phases adopted under UN Security Council Resolution 2803, including the complete withdrawal of Israeli forces from Gaza, uninterrupted humanitarian aid and the return of the Palestinian Authority to the Strip. He stressed that Gaza is an integral part of the occupied Palestinian territories.

Kuwait also welcomed measures by the United Kingdom, France and other countries to condemn settlement activity, impose sanctions on settlers involved in violence against Palestinians and restrict imports of goods originating from settlements. The Crown Prince reaffirmed Kuwait's position that lasting peace requires an end to the Israeli occupation of Arab territories and the establishment of an independent Palestinian state on the borders of June 4, 1967, with East Jerusalem as its capital.

Regional crises

Regarding Yemen, Kuwait renewed its support for UN-led efforts to reach a comprehensive and sustainable political settlement led by Yemenis and based on the agreed references and relevant UN Security Council resolutions, particularly Resolution 2216. Kuwait stressed that any settlement should preserve Yemen's unity, sovereignty, independence and territorial integrity, while safeguarding maritime navigation in the Red Sea and Bab Al-Mandab Strait. It also condemned attacks by the Houthi group against Saudi Arabia, stressing that the security of Saudi Arabia is an integral part of the security of Kuwait and the GCC states.

On Syria, Kuwait reaffirmed its support for the country's sovereignty, unity and territorial integrity, as well as efforts to rebuild state institutions and advance an inclusive, Syrian-led political process. Kuwait also welcomed international steps to lift sanctions on Syria and remove it from the list of state sponsors of terrorism, while condemning Israeli attacks and incursions into Syrian territory as violations of the 1974 Disengagement of Forces Agreement.

Regarding Lebanon, Kuwait reaffirmed its support for state institutions and stressed the need for the Lebanese state to exercise full authority over its territory, with weapons confined exclusively to the state. Kuwait also stressed the importance of maintaining an independent international presence along the Blue Line to ensure implementation of UN Security Council Resolution 1701 and called for the withdrawal of Israeli forces from occupied Lebanese territories. Regarding Sudan, Somalia and Libya, Kuwait called for peaceful solutions and political dialogue in accordance with relevant UN resolutions and international law, while safeguarding the unity, sovereignty and territorial integrity of the three countries.

Development and humanitarian diplomacy

The Crown Prince said Kuwait's foreign policy is based on moderation, balance, commitment to the UN Charter and international law, support for multilateral action and the peaceful settlement of disputes. He highlighted the complementary relationship between security and development, saying sustainable development and lasting security are mutually dependent. He cited the Kuwait Fund for Arab Economic Development (KFAED), which since 1961 has contributed to financing development projects in 107 countries. At the national level, he said Kuwait is pursuing Kuwait Vision 2035 through accelerated development projects, economic diversification, digital transformation, greater empowerment of women and youth, legislative development, and strengthened governance and transparency.

'Just peace is the path to stability'

Reflecting on Kuwait's experience of occupation, aggression and regional wars, the Crown Prince said the country had learned that peoples ultimately bear the cost of conflicts and that the international community must remain committed to justice, the UN Charter and international law. He said Kuwait's experience had strengthened its conviction that peace should be guided by wisdom, while dialogue, justice, the rule of law and international legitimacy remain essential to protecting rights and security.

"Kuwait's message, which it has embraced in word and deed and will continue to uphold, is: 'Just peace is the path to stability, while respecting the sovereignty of states, safeguarding the rights of peoples, and resorting to international law in resolving disputes are indispensable pillars for the security and stability of states,'" he said. Kuwait, he added, will continue to promote dialogue, moderation, cooperation and international partnerships while supporting justice and efforts to strengthen international peace and security. — KUNA

Athens embraced my Arabic, not me

By Taleb Alrefai

A person's pleasures change with age, as they diminish with each passing year; for someone who has staked his life on the word, the passing years lead him only to solitude with those he loves, and to where the book resides. I did not know, setting out for Athens, that this truth – the word outlives the man who wrote it-would return to me at journey's end, wearing a different face.

To be in Athens is to stand inside the history of philosophy, theater and human thought, while standing in a living city that binds antiquity to modernity. This is what made me pause before the invitation of the Greek poet and publisher Konstantinos Katsikeas, head of Irini Publications, founded by his father, the activist Vassilios Katsikeas, in 1973 to become one of Greece's foremost avant-garde houses devoted to humanist literature. Though I arrived early, I found the man already waiting, a welcoming smile on his face: "I had to be here to meet you. You are my guest, the guest of the house, the guest of Greece, the first Arab writer from the Gulf whose novel has been translated into Greek."

To move through space is to move through thought and experience alike. The next day, the publisher took me and my wife to his family home, and how deeply this warmth touched my soul: for the moment I met his parents, I felt as though we stood among a family of friends, inside a house we already knew. This is the language the heart speaks: to enter a home and feel it belongs to you, all the more so with the translator Roni Bou Saba present, and given the father's broad humanitarian experience, one could not help but feel like a son of his household. I arrived at the Athens Book Festival, in its 54th edition, an hour early. I was struck by its being held in the capital's largest park, in Ares Square, named for the god of war, amid ancient trees, cicadas weaving a natural music beneath the scene.

Small booths for each publisher, books spread across tables, smiling faces of every age. I found the lecture space prepared, but glancing at my wife, I noticed only a handful had arrived, and most chairs stood empty. I whispered to myself: the audience for culture is thin everywhere. But soon came the warm welcome of Dr Yorgos Kentrotis, poet, novelist and translator, one of the most distinguished academic figures, who had prepared a critical study of my novel.

The publisher introduced me, and after Dr Yorgos' remarks, Roni spoke of her journey translating the novel. At last my turn came. I looked at the seats. They were filled. More stood than sat. I greeted the audience in English, telling them that whatever grace had brought me among them, I owed to Arabic, and so I spoke on in Arabic. I touched on my life with writing, on the novel's world, and said this age has severed many bridges between people, yet the table of creativity remains abundant, still able to gather loved ones around it. My words in Arabic met an appreciation I had not expected: I was told the language carries its own music in its cadences and pauses.

The lecture passed swiftly, followed by the signing of my book, then a dinner in my honor and the novel's. I returned to the hotel dizzied by the warmth that had enveloped me, and by the novel's echoes. Athens did not celebrate me so much as it celebrated the Arabic language that had carried me to it: for the writer grows old and passes on, but the word remains forever young, crossing seas on his behalf, shaking hands with readers he himself will never meet.

Kuwait calls for fairer global financial system

NEW YORK: Foreign Minister Sheikh Jarrah Jaber Al-Ahmad Al-Sabah on Friday stressed the importance of the 50th annual ministerial meeting of the Group of 77 (G77), amid mounting economic, climate and security challenges that extend beyond conflict zones and threaten sustainable development. Speaking at the G77 meeting at the United Nations headquarters in New York on the sidelines of the high-level week of the 81st session of the UN General Assembly, Sheikh Jarrah said the challenges require concerted international action, particularly as the deadline for achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development approaches.

He stressed the need to continue implementing the Seville Commitment, which seeks to establish a more equitable and inclusive international financial system that takes into account the needs and priorities of developing countries. The commitment also aims to improve access to development and climate finance, support technology transfer and bridge the digital divide, he said, emphasizing the importance of respecting countries' differing national circumstances and development priorities in a fair and equitable manner.

Foreign Minister Sheikh Jarrah Jaber Al-Ahmad Al-Sabah participates in the G77 meeting at the United Nations headquarters in New York. — KUNA

Addressing regional developments, Sheikh Jarrah condemned attacks on Kuwait since Feb 28, 2026, which he said targeted vital civilian infrastructure and facilities and violated Kuwait's sovereignty, territorial integrity and the principles of the UN Charter. He stressed that Kuwait has not been a party to any conflict and does not permit the use of its territory, airspace or territorial waters to launch hostile acts against any country. The Foreign Minister called for a complete and unconditional cessation of the attacks and urged full respect for the sovereignty of regional states and implementation of UN Security Council Resolution 2817 of 2026.

The resolution calls for an immediate cessation of attacks against countries in the region and reaffirms respect for sovereignty and freedom of navigation. Sheikh Jarrah reiterated Kuwait's support for diplomatic efforts aimed at strengthening regional security and stability, calling for sustainable regional understandings based on good-neighborliness, respect for state sovereignty, non-interference in internal affairs and rejection of the use or threat of force. He also stressed the importance of addressing regional security concerns, including issues related to Iran's nuclear program, ballistic missiles and drones.

Sheikh Jarrah rejected any actions affecting international navigation through the Straits of Hormuz and Bab el-Mandeb, emphasizing the need to guarantee safe and free navigation and the right of passage through international straits in accordance with the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea. He concluded by reaffirming Kuwait's commitment to strengthening the unified voice of the Global South and defending the right of its peoples to development, security and prosperity. — KUNA

Business

Oil price down $4.78 to $108.69 pb

KUWAIT CITY, Sept 26, (KUNA): The Kuwaiti oil price fell by USD 4.78 to hit USD 108.69 per barrel (pb) in Friday's trading, compared with USD 113.47 the day before, said the Kuwait Petroleum Corporation (KPC) on Saturday.

In global markets, Brent crude went down by USD 2.28 to reach USD 104.32 pb, and US West Texas Intermediate crude dropped by USD 2.20 to USD 92.41 per barrel.

Alshamlan: Resilience, innovation, & sustainable growth are essential for Kuwait's financial future

KFH participates in Global Finance Roundtable hosted by the Central Bank of Kuwait

KUWAIT CITY, Sept 26: KFH Group Chief Executive Officer, Khaled Yousef Alshamlan, emphasized that building resilience before crises occur, accelerating responsible innovation, deepening capital markets, and advancing sustainability are key priorities for supporting Kuwait's long-term economic growth and financial stability.

Alshamlan made these remarks during his participation in the Global Finance Banking & Economic Roundtable, hosted by the Central Bank of Kuwait (CBK) in partnership with Global Finance magazine, which brought together leading banking executives to discuss developments in Kuwait's banking sector, economic outlook, and growth opportunities.

The roundtable was held under the gracious participation of H.E. Basel Al-Haroon, Governor of the Central Bank of Kuwait, and provided a platform for constructive dialogue on the resilience of Kuwait's banking sector, economic diversification efforts, sustainable growth, and the future of financial services amid evolving regional and global developments.

Building resilience

During the roundtable, Alshamlan emphasized that recent geopolitical developments have reinforced the importance of building resilience before crises occur, noting that strong capital positions, liquidity buffers, and asset quality remain fundamental pillars of banking stability.

He said "With the prudent oversight of the Kuwaiti Banking sector by the regulator we have strong balance sheets, liquidity discipline, good governance, and trust.The CBK's latest soundness figures show that the banking sector maintains a Capital Adequacy Ratio (CAR) of 18.5% and a gross non-performing financing ratio of 1.6%,reflecting the resilience and soundness of local banks."

Alshamlan explained that resilience today extends beyond traditional financial metrics to include diversified funding sources, cybersecurity readiness, supply-chain awareness, scenario planning, and the ability to continue serving customers during periods of disruption.

"At KFH, resilience is embedded in our business continuity planning and digital infrastructure strategy, ensuring the uninterrupted availability of critical banking and digital services even under stressed market conditions," he said, adding that KFH's geographic diversification across regional markets further supports sustainable growth and operational flexibility.

Khaled Alshamlan with H.E. Basel Al-Haroon, Governor of the Central Bank of Kuwait, and banking leaders.

Priorities of Kuwait's banking sector

Addressing the future priorities of Kuwait's banking sector, Alshamlan noted that while significant progress has been achieved in digital transformation and artificial intelligence, the next phase of development will depend on how effectively banks leverage capital, technology, and talent to support economic growth.

He highlighted the importance of the Mortgage Law and Developer Law, describing them as transformative initiatives capable of addressing housing demand and stimulating economic activity.

Alshamlan pointed out that according to the latest figures from the Public Authority for Housing Welfare, more than 108,000 Kuwaiti families currently have pending housing applications. He noted that the Mortgage Law is expected to provide effective financing solutions that can accelerate housing development and reduce waiting times.

He noted that the law could boost banking sector credit growth from 6-7% currently to 8-9%, while creating new growth opportunities and enhancing asset-liability management capabilities across the sector.

Capital market development

Commenting on capital market development, Alshamlan said Kuwait's Financing and Liquidity Law has established a framework that allows government financing locally and internationally within a KD 30 billion debt ceiling and repayment periods of up to 50 years.

He pointed out that the law is important not only because it enables government funding, but also because it lays the foundation for a deeper and more efficient capital market and allows the government to use their assets more efficiently.

He explained that sovereign bonds and Sukuk play a vital role in strengthening liquidity management and financial stability while helping establish a domestic sovereign yield curve, giving banks and corporates a local benchmark for pricing and issuing debt rather than relying on international markets.

Alshamlan also highlighted the strong demand-seen in June of 2026 with the CBK KD 550 million issuance of treasury bonds and public debt tawarrug, where all tranches were oversubscribed, indicating this is a proof of investor confidence and the potential for further market development. He indicated that the government sukuk framework will further expand Kuwait's Islamic capital markets and attract a broader investor base.

Technological innovation

Discussing technological innovation, Alshamlan stressed that artificial intelligence is playing an increasingly important role in today and the future of banking. Technology Innovation is moving fast, but the challenge is how to use it safely.For banks, maintaining and building trust is important. Success of Ai will come from the value it creates for the customer and how it improves efficiency and decision making.

Sustainability

On sustainability, Alshamlan said ESG considerations have evolved from a reporting requirement into a core strategic component of governance, risk management, financing policies, and disclosures across the banking industry.

He noted that sustainability is increasingly driven by the objectives of Kuwait Vision 2035, as well as evolving expectations from regulators, investors, and rating agencies.

"For KFH, Islamic finance and banking standards are in harmony with sustainability principles by creating long term value for society.ESG is part of our Strategy, and we screen financing for environmental and social risk.This is supported by Board oversight and dedicated sustainability functions. We also publish our Carbon Footprint every year along with our Sustainability Report.The CBK's Sustainable Finance guidelines since 2022 have also pushed the sector toward stronger reporting, board-approved ESG policies," he said.

"Building a future-ready banking sector requires a balanced approach that combines financial strength, responsible innovation, sound governance, and sustainable growth. These pillars will continue to support Kuwait's long-term economic development and prosperity," Alshamlan concluded.

Other Voices

Two vital oil choke-points under threat

By Kamel Al-Harami
Independent Oil Analyst

Two openings are vital to the global transit and transportation of oil. One is the Strait of Hormuz in the Arabian Gulf, while the other is Bab El-Mandeb in the Red Sea. Together, they account for approximately 15 million barrels of oil per day - 10 million barrels through the Gulf and 5 million barrels through the Red Sea.

Kamel Al-Harami

Both maritime openings face threats almost daily, creating uncertainty in oil markets and contributing to higher global oil prices. As a result, oil prices are being traded at nearly $100 a barrel, with no end to the uncertainty in sight in the coming days. Both are increasingly vulnerable to disruptions that could affect oil supplies moving to both the East and the West, with the risks potentially persisting for an extended period.

With OPEC's basic price reaching approximately $115 a barrel, prices are approaching their highest levels, except during periods of actual war between countries or serious disruptions to oil supplies from the Arabian Gulf.

This situation has less to do with the availability of oil and more to do with its delivery and the ability of oil tankers to transport crude from its point of origin to markets around the world.

At the same time, it becomes more difficult to purchase and transport crude oil for storage and the replenishment of strategic oil reserves when transportation routes and supply sources are exposed to attacks or other forms of disruption.

Otherwise, how do we explain Iran's attacks on Kuwait, Bahrain, Saudi Arabia, and Qatar? The stated purpose is to disrupt oil production and exports, create concerns about potential shortages in global oil markets, and fuel uncertainty in the international oil market.

Today, oil markets and consumers are focused on replenishing their stocks and rebuilding declining inventories, filling storage facilities to capacity in anticipation of any closure of the Gulf or the Red Sea and seeking to remain safe during the crisis.

There are now talks about oil prices reaching $120 a barrel. While this appears to be an optimistic scenario, certainly no one wants to see prices reach that level. Such a situation could arise in the event of a major or complete closure of the Gulf, even with strategic reserves in place.

As for the availability of strategic reserves through the Red Sea via the so-called "East-West" pipeline, its current capacity is estimated at no more than 4 million barrels per day, while other sources put the figure at around 2.7 million barrels per day. The pipeline has the potential to reach 7 million barrels per day, but not at present. It has been designed to accommodate 7 million barrels per day in the coming years.

There is also growing consideration of building up and storing oil outside the producing countries.

This would be expensive, while also raising questions about how much oil should be stored and where. Most importantly, however, there is no certainty that the host country would allow the stored crude to be transported when needed, particularly if it faces shortages of its own. In such circumstances, the host country could have greater control over the stored oil and prioritize its own needs rather than allowing it to be exported. Therefore, storing oil outside one's own country raises many questions, with no assurance that answers will be available when they are most needed.

Certainly, there are no guarantees when oil and other goods are placed in someone else's hands. In times of need, security and access cannot always be guaranteed.

Let's hope the two openings stay safe and secure and that oil continues to flow freely to the world without disruptions or fear. The Gulf and the Red Sea must remain safe and free from threats, as they represent vital routes for the uninterrupted flow of oil to all parts of the world.

❑ ❑ ❑

Email: naftikuwaiti@yahoo.com

First FM meeting since 1999 boosts trade, tourism ties

Kuwait, El Salvador open a new chapter in bilateral ties

KUWAIT CITY, Sept 26: Kuwait Foreign Minister Sheikh Jarrah Jaber Al-Ahmad Al-Sabah met with El Salvador's Foreign Minister Alexandra Hill Tinoco on Friday, September 25, 2026, at the headquarters of Kuwait's Permanent Mission to the United Nations in New York, on the sidelines of the high-level week of the 81st session of the UN General Assembly.

The meeting reviewed bilateral relations between Kuwait and El Salvador and ways to strengthen and develop cooperation across various fields. The two ministers also discussed the latest regional and international developments. During the meeting, the two ministers signed an agreement between the Government of Kuwait and the Government of El Salvador on visa exemptions for holders of diplomatic, special and official passports.

The ministerial meeting provides fresh momentum to more than two decades of diplomatic relations between Kuwait and El Salvador, with the two countries identifying new opportunities for cooperation in trade, investment, tourism, food security, renewable energy and development. The meeting was the first official bilateral meeting between the foreign ministers of Kuwait and El Salvador since the two countries established diplomatic relations in December 1999, a milestone that the Salvadoran Embassy described as an important new chapter in bilateral relations.

The talks also provided renewed momentum to political dialogue and opened greater scope for Kuwait's engagement with Central America and Latin America.Diplomatic relations between Kuwait and El Salvador span more than 26 years. El Salvador further strengthened its diplomatic presence in Kuwait with the opening of its embassy in November 2024, headed by Ambassador H.E. Juan Carlos Staben Boillat. The move reflects San Salvador's interest in deepening its relations with Kuwait and expanding engagement with the wider Gulf region.

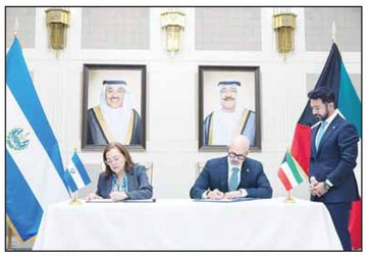

Kuwait, El Salvador sign visa-exemption pact for diplomatic passports.

The latest ministerial meeting comes against the backdrop of efforts by both sides to translate longstanding diplomatic friendship into more practical economic and development cooperation.According to the September 2026 World Tourism Barometer prepared by UN Tourism, El Salvador recorded a 37 percent increase in international tourist arrivals during the first half of 2026 compared with the same period a year earlier. The country has increasingly gained international attention for the transformation of its tourism sector, with the Salvadoran Embassy highlighting the growth in visitor arrivals and the country's changing international tourism profile.

The Embassy also pointed to improvements in El Salvador's security environment as an important factor in strengthening confidence among visitors, investors and international partners.

Kuwait Fund partnership marks another milestone Economic and development cooperation has also entered a new phase with the signing of the first loan agreement between El Salvador and the Kuwait Fund for Arab Economic Development (KFAED). The agreement provides a foundation for a longer-term development partnership between the two countries and adds an economic dimension to their growing diplomatic engagement.

The two countries have identified several areas with potential for expanded cooperation, including food security, tourism, coffee and agricultural products, renewable energy, education, trade and investment, and development cooperation. For Kuwait, stronger engagement with El Salvador could also provide opportunities to deepen economic links with Central America, while El Salvador sees Kuwait as an important partner for expanding its connections with the Gulf.

El Salvador is also presenting itself as a potential gateway to Central America and the wider Latin American market, offering international partners opportunities for commercial and investment engagement in the region. More than two decades after diplomatic relations were established, Kuwait and El Salvador are now looking to build a relationship that extends beyond political ties.

The latest ministerial talks, the opening of El Salvador's resident embassy in Kuwait and the first KFAED loan agreement together point towards a broader framework of cooperation. The focus now is on turning diplomatic goodwill into practical partnerships in development, investment, trade, tourism and people-to-people relations.

KNPC reshuffles security, firefighting & HSE leadership

By Najeh Bilal
Al-Seyassah/Arab Times Staff

KUWAIT CITY, Sept 26: Chief Executive Officer (CEO) of Kuwait National Petroleum Company (KNPC) Wadha Al-Khateeb confirmed the issuance of Administrative and Organizational Circular No. 30/2026 -- a well-planned initiative proving the dedication of the company to achieve the utmost operational efficiency and ongoing innovation in the oil refining industry, especially after its merger with Kuwait Integrated Petroleum Industries Company (KIPIC), which created new opportunities for growth and excellence.

The newspaper obtained a copy of the circular, which mandates new leadership transfers and appointments affecting the Security and Firefighting sector, as well as the Health, Safety and Environment (HSE) sector.

The circular, which was issued on Wednesday, was addressed to Deputy CEOs, department managers and team leaders, stipulating the transfer of Omar Ahmed Al-Mulhem to the position of Manager of the Security and Firefighting Department, reporting directly to the deputy CEO for Support Services, while Hamoud Saif Al-Rashoud was appointed Manager of the Health, Safety and Environment Department, reporting to the same deputy CEO.

The circular designates Sept 27 as the official date for the implementation of these organizational decisions in the relevant sectors, signaling the start of a new phase of productivity and operational and security excellence.

Moreover, a source confirmed to the newspaper that the company took these decisions to improve operational performance, align with its ambitious aspirations and reinforce its fundamental pillars.

This comes as a time the oil industry is undergoing rapid transformations, requiring high flexibility and renewed managerial mindset— one that ensures the company maintains its leading position locally and globally, while activating its role as a major refining and innovation powerhouse in the region and the world.

Through these vital structural changes, KNPC intends to inject young talent into important leadership and supervisory posts and utilize highly qualified national professionals to improve the work environment and modernize operational and technical mechanisms.

This managerial approach fosters a renewed leadership mindset and the adoption of modern strategies that boost productivity and ensure adherence to the highest global standards of occupational and environmental safety.

These appointments provide significant momentum for the expansion plans and mega-projects following the historic merger. By combining accumulated field expertise with an innovative and modern leadership, and focusing on advanced technological solutions in the refineries, the company aims to improve overall operational performance, guarantee the security of oil facilities and vital refineries in accordance with the highest international standards, and fulfill contemporary security and environmental requirements.

This move is in accordance with the long-term strategy of Kuwait Petroleum Corporation (KPC), which prioritizes national talent in building a sustainable oil future and supporting the national economy. It is a crucial move, considering KNPC is spearheading the domestic refining sector— the lifeblood of the local oil industry.

The company bears the responsibility of transforming extracted crude oil into products with high added economic value and solidifying the international standing of Kuwait as a reliable and secure global energy supplier.

KNPC has excelled in covering all domestic needs for high-quality petroleum products and clean environmental fuel, supplying power and water generation plants and fuel stations throughout the country, while exporting advanced petroleum derivatives that meet the strictest global environmental standards.

It plays a vital role in processing and liquefying natural gas associated with oil operations, thereby, providing cooking gas and clean liquefied gas for domestic consumption and export.

مرسوم بقانون رقم 97 لسنة 2026

باعتماد الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عن السنة المالية 2026/2025

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445هـ الموافق 10 مايو 2024 م،

– وعلى القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم 18 لسنة 1981، والمرسوم بالقانون رقم 47 لسنة 1988، والقانون رقم 31 لسنة 2003،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978م بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، والقوانين المعدلة له،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم (50) لسنة 2025 بربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2026/2025،

– وبناء على عرض وزير المالية،

– وبعد موافقة مجلس الوزراء،

– أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه:

مادة أولى

يعتمد الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2026/2025 وفقا لما يلي:

– بلغت الإيرادات 455,051,106.988 د.ك (أربعمائة وخمسة وخمسون مليونا وواحد وخمسون ألفا ومائة وستة دنانير كويتي و988 فلساً فقط لا غير) وذلك وفقا للجدول حرف (أ) المرفق بهذا المرسوم بقانون.

– بلغت المصروفات 23,654,742.654 د.ك (ثلاثة وعشرون مليونا وستمائة وأربع وخمسون ألفا وسبعمائة واثنان وأربعون دينار كويتي و654 فلسا فقط لا غير) وذلك وفقا للجدول حرف (ب) المرفق بهذا المرسوم بقانون.

مادة ثانية

تضاف صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات وقدرها 431,396,364.334 د.ك (أربعمائة وواحد وثلاثون مليونا وثلاثمائة وستة وتسعون ألفا وثلاثمائة وأربعة وستون دينار كويتي و334 فلسا لا غير بعد استقطاع حصة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفق الشرائح التدرجية التصاعدية في حساب الاحتياطي العام للصندوق وفقاً للتوزيع التالي:

1. 70,349,091.084 د.ك تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

2. 361,047,273.250 د.ك تحول إلى الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك وفقاً للجدول حرف (ج) المرفق بهذا المرسوم بقانون.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

وزير المالية

د . يعقوب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي

صدر بقصر السيف في: 11 ربيع الآخر 1448 هـ

الموافق: 22 سبتمبر 2026 م